دليل المناضل في النظرية

٧

نيوكس بولنتزاس

الايديولوجية والسلطة

نموذج الدولة الفاشية

ترجمة نهلة الشهال





الايديولوجية والسلطة

بيروت ـ كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
هاتف : ٣١٢٢٣٥
ص . ب : ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى
١٩٧٩/١٢/١٢

دليل المناضل
ـ في النظرية ـ ٧ ـ

نيكوس بولنتزاس
ترجمة نهلة الشهال

الايديولوجية والسلطة

ـ نموذج الدولة الفاشية ـ

دار ابن خلدون

هذه ترجمة للفصل الاخير من كتاب نيكوس بولنتزاس

الفاشية والديكتاتورية ـ الامية الثالثة بمواجهة الفاشية

Fascisme et dictature

ed . MASPERO - PARIS

١ – تمهيدات تتعلق
بـ « جهاز » الدولة والأجهزة الايديولوجية

١ ـ غرامشي

ان المسألة الاساسية التي نعالج هنا ، هي مسألة الاجهزة الايدولوجية وعلاقتها بجهاز الدولة بالمعنى الحصري. لقد ركزت النظرية الماركسية بوضوح على جهاز الدولة « القمعي » : اي الجهاز المؤلف من فروع خاصة كالجيش والشرطة والادارة والمحاكم والحكومة. وان تناول كلاسيكيات الماركسية لبعض المؤسسات كالكنيسة والمدارس .. الخ قد جاء في سياق سلسلة من القياسات على جهاز الدولة بالمعنى الحصري ، فحسب .

غرامشي كان الاستثناء الوحيد البارز . ولا بد من الاشارة الى انه ، انطلاقا من ممارسته السياسية كقائد بروليتاري ، قد توصل الى تأسيس **نظرية انتماء الاجهزة الايدولوجية الى نظمة الدولة .**

بداية ، ابان غرامشي ذلك بواسطة سلسلة من التحليلات العامة : بأصراره على واقعة ان الدولة لا ترتدي دور « القوة » فقط بل دورا ايدولوجيا ايضا ـ الهيمنة ـ.

لقد اكد غرامشي مرارا وبوضوح وتفصيل ، على وجوب عدم الاكتفاء بالفهم « التقليدي » للدولة ـ اداة « قوة » ـ بل على انها **« منظم للهيمنة »** ايضا . وهو يشير بذلك الى ان الدولة « بمعناها ككل » تشتمل على « مؤسسات تعتبر عادة خاصة » ، وكان يدرج هنا الكنيسة والمدارس والنقابات والاحزاب وجهاز الاعلام : « لقد عاودت النظر بمجمل مفهوم الدولة ، المعتبرة بشكل عام « كديكتاتورية » وليس كـ (...) هينمة مجموعة اجتماعية على المجتمع القومي بكامله ، وهي هيمنة تمارس بواسطة مؤسسات خاصة كالكنيسة والنقابات والاحزاب والمدارس الخ .. » ويقول ايضا « لكن ما اهمية ذلك ان لم يكن ان كلمة «دولة» يجب ان تعني ، ليس فقط الجهاز الحكومي بل كل دولة تسعى ايضا الى خلق وادامة نمط معين من الحضارة ومن المواطن (...) والى العمل على القضاء على بعض التقاليد والممارسات والى اشاعة غيرها ، فان القانون هو اداة الوصول الى هذه الغاية ، الى جانب

المدرسة ومؤسسات اخرى » (١) .

ثم يبرهن غرامشي على مقولته هذه ، بتحليلات مدققة للغاية ، تتناول تحديدا الكنيسة والنقابات والاحزاب والمدارس . ولن نطيل هنا التوقف عند غرامشي ، لكن ما من شك ، لدى المطلع على اعماله على الاقل ، في انه بيّن نظرية اعتبار الاجهزة الايدولوجية ، اجهزة دولة . ولنكتفي بالاشارة الى نقطتين :

١) تحليلات غرامشي هذه التي تنتمي اصولها الى فترة الـ « Ordine nuovo » (٢) ، قد طمست فيما بعد والسبب يعود الى هذا التلاعب « الرسمي » العجيب الممارس حيال غرامشي .

٢) نظرية غرامشي هذه، تبقى مظللة بلغة تنتمي الى المفهوم « التاريخوي » والى بعض الافكار العائدة اليه كفكرة « المجتمع المدني » مثلا . وهذا امر يطال بتأثيره نظرية « الهيمنة » نفسها عنده . لقد قمت بنقد ذلك سابقا ولن اعود اليه . لقد بدا لي مهما وقتها بسبب من المصادفة النظرية ـ التاريخية ، التأكيد على هذا النقد الذي ما زال صالحا برايي . لقد استبقينا ، بعد التصحيح

---

(١) بالاضافة الى نصوص الـ « Ordine nucvo » انظر « رسائل من السجن » و « passato e presente » و « note sul Macchiavelli » و « Elmaterialismo storico » الخ ...

(٢) مجلة كانت تصدرها مجموعة « غرامشي ـ تولياتي ـ تاسكا » ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ (المترجم)

ومحاولة البلورة ، العناصر الهامة في تحليلات غرامشي ، وتحديدا تلك التي قادته الى صياغة نظريته عن اجهزة الدولة الايدولوجية . وما زال يبدو لي التصحيح الذي اجريت ضروريا الآن اكثر من اي وقت مضى ، بل انني ابقيت حينها مسألة الاجهزة الايدولوجية معلقة : لقد اثبت ايار ـ حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، مرة اخرى ، صحة تحليلات غرامشي (في حالة الدولة الراسمالية تحديدا)، ويبدو نافلا التأكيد على ان الامر هنا يتعلق بقضية جوهرية اعادت الثورة الثقافية في الصين طرحها وشغلت لينين كثيرا .

ولا بد لنا من التوقف قليلا عند الفرضيات الاولية الاساسية لمفهوم اجهزة الدولة الايدولوجية هذا . ليس فقط بسبب عدم تعميق غرامشي لها ، وانما خصوصا لان هذا المفهوم ، ان لم يجر وضعه في الاطار الدقيق لعلاقته بصراع الطبقات ، فقد يؤدي الى بعض الالتباسات (٣) .

٢ ـ الاجهزة الايدولوجية ، اجهزة دولة :

لدينا بداية ، بعض الملاحظات ، على آلية عمل

---

(٣) اعود هنا الى نص لالتوسير ، حديث . « الايدولوجيا واجهزة الدولة الايدولوجية » (حزيران ٧٠ la pencée) واعتقد ان خطأ نص التوسير هذا ، يعود الى حد ما ، الى تجريديته وشكليته : ليس لصراع الطبقات ضمنه المكانة الذي يستحق ويشتمل النص برأيي على التباسات لا بد من العودة اليها .

الايدوولوجيا في تشكيلة اجتماعية معينة . لا تكمن الايدولوجيا في الافكار فحسب : ليست الايدولوجيا « نظام مفاهيم » بالمعنى الدقيق للكلمة ، انها تتسع لتشمل كما اوضح غرامشي ، العادات والتقاليد ، « نمط الحياة » لعناصر تشكيلة ما . انها تتجسد في ممارسات التشكيلة الاجتماعية (الممارسات البرجوازية ، البروليتارية ، البرجوازية الصغيرة) .

من جهة اخرى ، تشكل الايدولوجيا ، بصفتها الايدولوجيا السائدة ، سلطة رئيسية للطبقات ، في تشكيلة اجتماعية معينة . وبهذه الصفة ، فهي تتجسد داخل التشكيلة الاجتماعية ضمن سلسلة من الاجهزة او المؤسسات (٤) : الكنيسة (الجهاز الديني) ، الاحزاب

---

(٤) اقول اجهزة او مؤسسات وساكتفي من الآن وصاعدا باستعمال تعبير اجهزة . كنت قد اعطيت في « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » تحديدا للمؤسسة على انها « منظومة الضوابط او القواعد المقرة اجتماعيا » ، مميزا اياها عن البنية ، وذلك من اجل التوصل الى كشف الاشكالية « المؤسساتية » بصورة جلية . ويصلح هذا التعريف والتمييز بالنسبة « للاجهزة » (وهو تعبير كنت استعمله كمعادل للمؤسسة) يفترض بهذا التعريف ان يبرز قيمة تدخل الايدولوجيا (الضوابط والقواعد) والقمع السياسي (المقر اجتماعيا) في عمل الاجهزة او المؤسسات . اعتقد انه بالامكان اهمال استعمال تعبير « المؤسسة » : فلست ارى ، آنيا على الاقل ، الاضافة التي يمكنه تقديمها الى مفهوم « الجهاز » . حول

السياسية (الجهاز السياسي) النقابات (الجهاز النقابي) المدارس والجامعات (الجهاز المدرسي) وسائل « الاعلام » (الجرائد ، الراديو ، السينما والتلفزيون وباختصار الجهاز الاعلامي) الميدان الثقافي (النشر) العائلة من زاوية ما الخ ...

ان الامر ، يتعلق هنا باجهزة الدولة الايدولوجية (٥)

وتتميز هذه الاجهزة نسبيا عن جهاز الدولة«القمعي» ذاك الذي يؤدي دوره تحت المظهر الرئيسي (فالايدولوجيا تتدخل فيه ايضا) للقمع الجسدي المنظم الذي تستحوذ الدولة على احتكار ممارسته شرعيا : يتعلق الامر بجهاز الدولة بالمعنى الحصري .

للاجهزة الايدولوجية مظهر رئيسي (ذلك ان القمع يتدخل هنا ايضا تحت اشكال مختلفة) هو مظهر التهيئة والترسيخ الايدولوجي . لماذا اذن ، يتعين علينا اعتبارها

هذه المسالة انظر ايضا : فيدال D. Vidal « المؤسسة او العلاقات الاجتماعية » في (Atelier No3) وراغوين Raguin « القانون الناشىءوصراعات السلطة» (Sociologie du travail رقم (١) عام ٧٠) و M. Castells في « نحو نظرية اجتماعية للتخطيط المديني » (نفس المصدر رقم (٤) عام ٦٩) اخيرا توجد حاليا تحليلات هامة لـ Bourdieu و Passeron «الانتاج»

(٥) : ـ بات بامكاننا الان ، بالتالي، تدقيق تحديداتنا السابقة: ان حزبا، او نقابة او مدرسة ، ليست بصفتها تلك ، اجهزة ، وانما فروعا للجهاز السياسي ، النقابي ، المدرسي الخ ...

اجهــزة دولــة ؟

١ ـ ليست الايدولوجيا شيئا « **محايدا** » في المجتمع. ليس ثمة ايدولوجيــا الا لطبقات . وهي ، بصفتها ايدولوجيا سائدة ، عبارة عــن توازنات في القوى ، قد تصل اهميتهــا ضمــن تشكيلة مــا الى درجــة امكــان احتلالهــا المو قـــع المهيمن . لكــن ذلك لا يكفي من اجـــل اعتبار الاجهـــزة الايدولوجية اجهزة دولة . يجب السير بالموضوع ابعد مــن ذلك : ان السيطرة السياسية نفسها ، لا يمكــن ان تتـــم بواسطــة القمع الجسدي فحسب ، بــل هي تتطلب التدخل الحاسم والمباشر للايدولوجيا . وبهذا المعنى، تتضمن «نظمة» (Système) - الدولة مباشرة ، الايدولوجيا السائـــدة، المجسدة كوجود قائم بالاجهزة الايدولوجيــة . وان نظمــة الدولة بدورها، تشكل في آن معا تجسيد السلطة السياسية وضمانتها ومكانها المكثف .

٢ ـ لا بد من العودة الى **التعريف الماركسي للدولة** . ان كلاسيكيات الماركسية لا تعرّف الدولة ـ التي هي دولــة طبقية ـ بوصفهــا مالكــة « قوة » القمع الجسدي فحسب، وانمــا تعرفهــا انطلاقــا من دورهــا الاجتماعي والسياسي بالدرجــة الاولى . الدولة الطبقيــة هي الهيئة المركزية التي يتعيــن عليها الحفاظ على وحدة وتماسك تشكيلة اجتماعية معينة ، والحفاظ على الشروط الاجتماعيــة للانتاج وبالتالي اعادة انتاج الشروط الاجتماعية للانتاج : انها ، في ظل نظام الصراع الطبقي ، ضمانــة السيطرة السياسية للطبقــة .

ان دور الاجهزة الايدولوجية يكمن في هذه الناحية على وجه الدقة : ان **الايدولوجيا السائدة هي ، تحديدا ، « اسمنت » التشكيلة الاجتماعية .**

٣ـ يشكل جهاز الدولة بالمعنى الحصري ، شرط وجود وعمل الاجهزة الايدولوجية في تشكيلة اجتماعية معينة. **واذا كان صحيحا ان الجهاز القمعي لا يتدخل** عادة بشكل مباشر في عمل الاجهزة الايدولوجية ، الا انه دائم الحضور **خلفها** .

٣ ـ فروع جهاز الدولة القمعي وخصائص اجهزة الدولة الايدولوجية .

لا بد من ابداء بعض الملاحظات الاضافية في هذا المجال:

١ ـ قلنا ان اجهزة الدولة تقوم بدورها اما في ظل غلبة مظهر القمع بشكل رئيسي، او في ظل غلبة مظهر الايدولوجيا بشكل رئيسي . وبمزيد من الدقة فان ذلك لا يعني على الاطلاق ان ليس للدولة من «وظيفة» الا قمعية او ايدولوجية .

فوقق انماط الانتاج ومراحلها، وحقبات ومراحل تشكيلة اجتماعية ما ، قد تقوم الدولة، بما يمكن تسميته «وظيفة اقتصادية مباشرة» . هذه الوظيفة «الاقتصادية» ، هي انذاك «مباشرة» من حيث ان الدولة لا تكتفي بأعادة انتاج الشروط الاجتماعية للانتاج، بل تتدخل بشكل حاسم في اعادة انتاج دورة الانتاج نفسها : كمثال على ذلك تحديدا،

بعض حالات الشكل التدخلي للدولة الرأسمالية، حيث تتدخل الدولة كما أبان لينين ،«حتى في تفاصيل الاقتصاد» ، بل وفي دورة اعادة انتاج رأس المال، (تلك كانت الحال بالنسبة للدولة الفاشية).

ويمكن لهذه الوظيفة الاقتصادية للدولة ، ان تودى في آن معا بواسطة الجهاز القمعي (الادارة، الحكومة) «و» بواسطة الاجهزة الايدولوجية (النقابات) .

ولكن الذي يعنينا هنا، هو ان هذه الوظيفة الاقتصادية للدولة ، تبقى على الدوام متمفصلة على دور الدولة السياسي الاجمالي. وبمعنى اخر، فان هذه الوظيفة الاقتصادية للدولة، التي قد تصل الى حد الهيمنة على سائر وظائفها، انما تمارس في ظل مظهر رئيسي : اما القمع او الايدولوجيا(٦) .

---

(٦) «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية» صفحة ٥٠ وما يتبع . ان التوسير لم يوف هذا الدور الاقتصادي لاجهزة الدولة حق قدره (بل يصل الامر الى حد تجاهله نظريا) . فالتوسير يصنف (بطريقة يمكن ان تثير على اية حال الكثير من الجدل) : أ ـ اعادة انتاج وسائل الانتاج (الذي تدخل ضمنه حركة سير رأس المال وتحقق القيمة الفائضة) . ب ـ اعادة انتاج قوة العمل . ج ـ اعادة انتاج علاقات الانتاج، بمعنى اعادة انتاج الشروط الاجتماعية للانتاج. ويبدو هذا الميدان الاخير ، لدى التوسير ، ميدان تدخل اجهزة الدولة الوحيد: «يكمن دور جهاز الدولة القمعي، بالدرجة الاولى (...) في توفيره الشروط السياسية لاعادة انتاج علاقات الانتاج ، وذلك بواسطة القوة» . ويقول ايضا : «ان اجهزة الدولة الايديولوجية (...) تؤمن

٢ ـ ولنبد هنا ملاحظة ملازمة لما سبق : لا يجوز قصر مفهوم «الجهاز» على اجهزة الدولة فحسب .

بمعنى اخر، فليس لمفاهيم «الجهاز» و «الدولة» نفس المدى ونفس الميدان .

ليست «المنشأة» مثلا «وحدة انتاج» فحسب، بل يعود لها القيام بدور اعادة انتاج الشروط الاجتماعية للانتاج، كما تتدخل هنا الايدولوجيا ايضا، وتكون التوازنات السياسية للسيطرة حاضرة . وكمحصلة لعلاقات الانتاج، فان «المنشأة» تبلور الوشائج القائمة بين علاقات الانتاج الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السياسية والعلاقات

اعادة انتاج علاقات الانتاج (...) . هنا تحديدا ، يكون لدور الايديولوجيا السائدة ، اثر كبير ..» (ص ١٧) يكاد الامر يصل الى حد اعتبار ان ليس للدولة من دور الا قمعي او ايديولوجي ! فان الاستثناء الوحيد الذي يشير اليه التوسير هو المدرسة ، وهو يشير الى ذلك في مجال اعادة انتاج قوة العمل فحسب (الحالة ب اعلاه). بل ان التوسير يناقض نفسه بجلاء في معرض كلامه عن اعادة انتاج قوة العمل هذه ، وذلك في سياق حديثه عن الاسرة : « يبدو جليا ان الدولة تؤدي وظائف اخرى ، غير وظيفة جهاز دولة (ايديولوجي) . انها تتدخل في اعادة انتاج قوة العمل ...» (نفس المصدر صفحة ١٣ الهامش رقم ٨). ومن النافل الاشارة الى ان مفهوما يرى ان الدولة = ايدولوجيا + قمع ، سيجعل من محاولة فهم تحليلات لينين عن الراسمالية الاحتكارية والامبريالية، ضربا من العبث .

الاجتماعية الايدولوجية . لقد جربت الممارسة الثورية ذلك في «المجالس العمالية» و «السوفياتات» . (كان غرامشي تحديدا مدركا ذلك تماما) .

بالمقابل ، فلا يمكن اعتبار «الجهاز الاقتصادي»، جهاز دولة اقتصادي، رغم تدخل الدولة ضمنه كضامن «للانتظام» وذلك لان التعريف الماركسي للدولة، بما هي الاجهزة المنوط بها، كدور اساسي، الحفاظ على تماسك ووحدة تشكيلة منقسمة الى طبقات، بفعل تكريس السيطرة السياسية الطبقية، هذا التعريف ، لا ينطبق تماما على الجهاز الاقتصادي. هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى، فللجهاز الاقتصادي في ظل نظام الاستغلال الطبقي، شكل «وحدات الانتاج» تحديدا . وان له، بالتالي، دورا اساسيا يؤديه حيال الجماهير الشعبية، هو دور الاستغلال. هذا الاستغلال هو الذي يتيح ظهور «سلطة» او «استبداد» الطبقة المستغلة بجلاء، بينما اجهزة الدولة لا تمارس الاستغلال بالمعنى الحرفي، اي النهب المباشر للقيمة الفائضة . (ليس هذا بدورها الرئيسي على الاقل) (٧) .

---

(٧) اشير هنا الى خطأ التوسير (المصدر السابق ص ١٣ هامش ٨) اذ لا يطبق مفهوم الجهاز الا على اجهزة الدولة فحسب مغفلا «وحدات الانتاج» . ان بتلهايم محق تماما بأستعماله تعبير «الجهاز الاقتصادي» (سويزي وبتلهايم، رسائل حول بعض المسائل الراهنة للاشتراكية ١٩٧٠ـ صفحة ٦١) بالمقابل لا يستعمل بتلهايم تعبير « اجهزة الدولة الايدولوجية» وانما «الاجهزة الايدولوجية» ، بينما يبدو لي استخدام

ان نتائج هامة تترتب على ذلك فيما يخص مسألـــة الثورة الاشتراكية .

ذلك ان الادبيات الكلاسيكية الماركسية كانت قد اشارت بجلاء الى ان الثورة الاشتراكية لا تعني تغييرا في سلطـــة الدولة فحسب وانما يتعين عليها ايضا «تحطيم» «آلة»الدولة القمعية. ومما يجدر قوله، ان هذه المقولة لا تخص الدولـــة فحسب، اي الجهاز القمعي واجهزة الدولة الايدولوجيـــة ، وانما تخص فعليا مجمل «الاجهـــزة» بما فيها الجهـــاز الاقتصادي . (فلا يكفي بهذا الصدد تعميمها لتشمل اجهزة الدولة الايدولوجية) . ذلك كان، على وجه الدقة، موقـف لينين دائما .

بالمقابل، فان التمييز بين اجهزة الدولة والجهـــاز الاقتصادي، يرتدي هنا ايضا اهمية اساسية . فمن الجلـي انـه لا يمكن «تحطيم» اجهزة الدولة والجهاز الاقتصـادي في الوقت نفسه وبالاسلوب ذاته . ويصح الامر ايضا للتمييز بين جهاز الدولة القمعي من جهة واجهزة الدولة الايدولوجية من جهة اخرى. فتلك الاخيرة لا يمكن «تحطيمها» في الوقت نفسه وبالاسلوب ذاته الذي يجري فيه تحطيم جهاز الدولة القمعي. لكن الفارق لهذه الجهة، بين اجهزة الدولة(القمعية

تعبير «اجهزة الدولة الايدولوجية» ضروريا سيما بسبب استبقائنـا لتعبير «الجهاز» بالنسبة للاجهزة الاقتصادية . بغير ذلك يلتبـس التمييز بين الاجهزة الايدولوجية والجهاز الاقتصادي وبالتالي التمييز بين البناء الفوقي والقاعدة .

والايدولوجية) والجهاز الاقتصادي، هو من طبيعة اخرى : اننا نصادف في الجهاز الاقتصادي، بوصفه «وحدات انتاج» هذه النواة الصلبة التي اسماها ماركس « القاعدة التقنية للانتاج» وهو امر لا نصادفه لدى اجهزة الدولة ، وهو يطرح «مشاكل» بالغة الخصوصية.

٣ ـ ان واقع كون اجهزة الدولة الايدولوجية تبدو منتمية الى الـ «خاص» على الغالب، اي غير معترف بها كأجهزة دولة، لا يجب ان يفاجىء. اذ ان التمييز بين «الخاص» و «العام» ، هو تمييز قانوني خالص. فبخلاف مفهوم معين يدعي وجود تمييز « ما قبل قانوني » شبه انطولوجي، بين الخاص والعام، ويعينه كحد فاصل بين المجتمع المدني والدولة، اي كمكان لتكون الدولة، لا بد من التأكيد على ان القانون ـ اي بمعنى ما الدولة نفسها ـ هو الذي اقام هذا التمييز . وبالتالي ، فليس لهذا التمييز من معنى الا قانوني (٨) . وهو لا يغير شيئا من جوهر مسألة اجهزة الدولة الايدولوجية . لقد ادرك غرامشي ذلك تماما حينما اعتبر «مؤسسات مفترضة خاصة، عادة» اعتبرها تنتمي للدولة .

لكن ذلك كله لا يعني ان الطابع «الخاص» او «العام» لاجهزة الدولة الايدولوجية ليس بذي اهمية او انه نتاج الصدفة . على العكس من ذلك، فأرتداء اجهزة الدولة

---

(٨) انظر بهذا الصدد «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية» صفحة ١٤١ وما يلي .

الايدولوجية لاحد هذين الطابعين، يؤشر الى اختلاف وتباين اشكال الية العمل وفق انماط ونماذج الدولة . بل ان طابع هذه الاجهزة، «الخاص» عادة، هو الذي غالبا ما يؤمن استقلاليتها الذاتية النسبية فيما بينها وحيال جهاز الدولة.

٤ ـ بذلك نصل الى لب الموضوع : يمكننا بالواقع، الكلام عن «جهاز» الدولة بالمعنى الحصري وبالمفرد . بينما نتكلم عن عدة «اجهزة» دولة ايدولوجية. واذا كان صحيحا، ان جهاز الدولة بالمعنى الحصري، ليس بتلك الكتلة الصخرية الواحدة بلا شقوق، فجهاز الدولة القمعي بذاته، مؤلف مما سنسميه فروعا متخصصة، كالجيش والشرطة والادارة الخ . . . الا ان اجهزة الدولة الايدولوجية تقدم في علاقاتها المتبادلة وفي علاقتها بجهاز الدولة، شكلا ودرجة من الاستقلال الذاتي النسبي الذي لا تملكه فروع جهاز الدولة. ان جهاز الدولة القمعي ، النواة المركزية لنظمة الدولة وسلطتها، يمتلك وحدة داخلية اقوى واشد صرامة مما تمتلك الاجهزة الايدولوجية. ان الوحدة الداخلية التي تمتلكها فروع هذا الجهاز، تجعل من الممكن الحديث بصدده عن «نظمة فرعيه» فعليه في اطار نظمة اجهزة الدولة.

ان اولى نتائج ذلك هي ان «تحطيم» الدولة، لن يمارس بصورة متماثلة على جهاز الدولة وعلى اجهزة الدولة الايدولوجية. لن يجري «تحطيم» الاجهزة الايدولوجية بالوقت نفسه وبالطريقة ذاتها التي سيجري

بهـا «تحطيم» جهاز الدولة . كما ان تحطيم كل من الاجهزة الايدولوجية لن يجري بأسلوب وزمن متماثل .

ما هي اسباب هذه الاستقلالية الذاتية النسبية لاجهزة الدولة الايدولوجية المجسدة بتعدديتها ؟

أ ـ ان التحول المؤسسي للايدولوجيا السائدة الـى اجهزة دولة، لا يتعارض والمسافة النسبية القائمة بيـن الايدولوجيات الطبقية واجهزة الدولة : فمهمة تلك الاجهزة هي اعداد وترسيخ هذه الايدولوجيا وليس خلقها .

لن نطيل الكلام الان حول هذه النقطة، الا اننا نشيـر الى ان كلاسيكيات الماركسية قد التقطت نتائج واقعة وجود هذه المسافة النسبية بين الايدولوجيا واجهزة الدولـة ، والناجمة عن كون هذه الاجهزة ليست سوى نتاج الصـراع الطبقي : وابرز هذه النتائج ، القدرة الملفتـة للايديلوجيا السائدة على الديمومة والاستمرار خارج نطاق التغييـرات اللاحقـة بالاجهزة (بما فيها الاجهزة الايدولوجية) وبسلطـة الدولـة (٩) .

---

(٩) اذا كان صحيحا ان هذه الاجهـزة هي احـدى اشكال الوجود الاجتماعي للايدولوجيا، الا ان هذه الاخيرة هي شرط وجود هـذه الاجهزة اصلا . الايدولوجيا بصفتها شرط وجود الاجهزة الايدولوجية، هذا ما يمكننا التقاطه «كايدولوجيا عفوية» : لدى الطبقة السائدة، تلك المرتبطة «بتقديس البضاعة»، وفي نمط الانتاج الراسمالـي. بخصوص العلاقة بين الايديلوجيات و « المؤسسـات » انظر ايضـا

ب ـ يستند ذلك كله الى المعطيات الاساسية لصراع الطبقات : فلنبدأ بالميدان الايدولوجي . في تشكيلة اجتماعية ما، فان القائم ليس الايدولوجيا السائدة فحسب، بل توجد عدة ايدولوجيات او نظمات فرعية ايدولوجية متناقضة ومرتبطة بمختلف الطبقات المتصارعة . ان الايدولوجيا «السائدة» نفسها لا تصبح كذلك الا بعد نجاحها في السيطرة بطريقة بالغة الخصوصية ، على هذه الأيدولوجيات والنظمات الفرعية الايدولوجية: وهو الامر الذي يتم لها من منفذ اجهزة الدولة الايدولوجية تحديدا . ان ذلك بدوره، يفترض ان هذه الاجهزة هي التعبير المركز عن التناقضات الايدولوجية المكثفة ، والتي تعبر عن نفسها بأنشقاقات لدى «موظفي الايدولوجيا» المنتمين اليها : ان الاستقلال الذاتي النسبي للاجهزة الايدولوجية هو نتاج ذلك .

ج ـ اخيرا ، فان هذا الاستقلال الذاتي النسبي لاجهزة الدولة الايدولوجية، يعود الى توازنات السلطة السياسية بالمعنى الحصري، وهو يعبر عن نفسه، بأختلالات

ملاحظات «فيري» Verret «ان الابنية الفوقية هي قبل كل شيء مؤسسات سياسية وقضائية الخ .. تناظرها، كما يكرر ماركس كثيرا، اشكال من الوعي التاريخي . لكن التناظر لا يعني التماثل ، ومن غير المؤكد ان المصير التاريخي لاشكال الوعي الاجتماعي يتبع ميكانيكيا مصير الابنية الفوقية (النظرية والسياسة ـ ١٩٦٧ صفحة ٧٨) .

هامة في سلطة الدولة (١٠) بادىء ذي بدء، فان سلطة الدولة

---

(١٠) هنا يكمن ، على ما يبدو لي، الطابع الاكثر اثارة للجدل، في التفسير الذي قدمه «التوسير» لاجهزة الدولة الايدولوجية. فان اشارته الى «استقلاليتها الذاتية النسبية» انما تمت بطريقة وصفية. بالمقابل، يصر «التوسير» على «وحدتها» فحسب ، وفق المنطق الاتي : أ ـ ان وحدتها مردها الايدولوجيا السائدة . ب ـ الايدولوجيا السائدة هي «ايدولوجيا الطبقة السائدة التي تمسك بسلطة الدولة» النتيجة : لقد ردت «وحدة» الاجهزة الايدولوجية، وبطريقة مجردة ومن زاوية الايدولوجيا فحسب ، الى وحدة سلطة الدولة. ان هذا التحليل مجرد وشكلي اذ لا يأخذ بالاعتبار (بطريقة ملموسة) صراع الطبقات : أ ـ انه لا يأخذ بالاعتبار واقع وجود عدة ايدولوجيات طبقية متناقضة وتناحرية في تشكيلة اجتماعية معينة. ويجري الكلام كما لو ان التوسير بكلامه عن الايدولوجيا السائدة بوصفها «وحدة» الاجهزة الايدولوجية ، انما يقصد بالايدولوجيا السائدة ما يسميه «الية الايدولوجيا بشكل عام» (؟) ـ ب ـ لا يأخذ هذا التحليل بنظر الاعتبار ، الاختلالات الموجودة في سلطة الدولة. ذلك ان دروس الثورة الثقافية في الصين قد بينت ما كان قد احس به لينين : واقع ان توازنات القوى داخل اجهزة الدولة الايدولوجية ، ليست ملحقة الحاقا مباشرا بالطبيعة الطبقية لسلطة الدولة وليست محددة من قبلها بشمولية . ان تغيير هذه الاجهزة تحديدا، لا يمكن الا ان يكون حصيلة «تثوير» يخصها مباشرة. ان سلطة الدولة (طبيعتها الطبقية) تضع حدودا (متغيرة حسب الطبقة او الطبقات التي في السلطة) لاجهزة الدولة الايدولوجية .

تتشكل بوجه عام من تحالف طبقات او فئات مسيطرة: تكتل موجود على راس السلطة في تشكيلة راسمالية ما. هكذا وعلى الرغم من حيازة طبقة او فئة لموقع الهيمنة بشكل عام، الا ان السلطة السياسية لسائر الطبقات او الفئات الموجودة في «السلطة» تسبب اختلالات بين اجهزة الدولة . ذلك انه لا يصح الكلام عن سلطة دولة، اي عن سلطة سياسية طبقية الا بمقدار تجسدها في اجهزة دولة .

قد يحدث هكذا ، ان طبقات او فئات متباينة، تمسك بزمام السلطة داخل اجهزة الدولة الايدولوجية (او بعضها) من ناحية ، وداخل جهاز الدولة من ناحية اخرى .[٩] وكمثال ذو دلالة : فأثناء مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية، وفي حالة لتحالف البرجوازية ونبلاء الارض، غالبا ما كانت الكنيسة ولمدة طويلة ، مركز سلطة النبلاء، بينما جهاز الدولة مركز سلطة البرجوازية .[٣٠]

ما تهم الاشارة اليه، هو ان اختلالات سلطة الدولة هذه، تظهر بشكل رئيسي، فيما بين اجهزة الدولة الايدولوجية نفسها، او بينها وبين جهاز الدولة. فبالواقع، وعلى الرغم من وحدته الداخلية بوصفه نظمة فرعية، فان اختلالات من هذا القبيل يمكن ان تحدث داخل جهاز الدولة

هذه الحدود التي تحيط «بوحدة» الاجهزة الايدولوجية، ليست على الاطلاق نتاج «الايدولوجيا السائدة» وحدها، ولكنها تحديدا حصيلة سلطة الدولة نفسها داخل جهاز الدولة (القمعي) . يبدو لي التاكيد على هذا الامر ضروريا خصوصا انه، اذا لم يجر تبيين هذه النقاط بوضوح، فهناك خطر الوقوع في التفسير «الرسمي» لغرامشي الذي تقدمه الاصلاحية المعاصرة .

بالمعنى الحصري. ان الجيش او الادارة او القضاء يمكن ان تكون احيانا مراكز مميزة لسلطة الطبقات او الفئات المختلفة لتكتل حاكم : سنرى الامر في حالة السيرورة نحو الفشستة (★) .

لكن الطبقة او الفئة المهيمنة، تمسك عادة بالسلطة داخل جهاز الدولة القمعي، لكونه النواة المركزية للدولة. وحين تمسك بالسلطة داخل بعض فروعه، طبقات او فئات غير مهيمنة، فان وحدته الداخلية ـ «مركزيته» ـ تتيح اعادة تنظيمه داخليا (وحسب اشكال الدول) بحيث تصبح فروعه تلك تحت هيمنة الفرع المسيطر عليه من قبل الطبقة او الفئة المهيمنة . بهذا المعنى تحديدا، يصح الكلام عن وحدة ملموسة ـ وليس عن «تقاسم» ـ لسلطة الدولة داخل جهاز الدولة في حالة وجود عدة طبقات او فئات مختلفة في السلطة.

يختلف الامر بالنسبة لاجهزة الدولة الايدولوجية. فهي تشكل بالواقع الاجهزة الاكثر قابلية لان تجسد فعليا، سلطة الطبقات او الفئات غير المهيمنة : انها هكذا، وفي آن معا «الملجأ» المميز لهذه الطبقات او الفئات، وفريستها المفضلة. وهي سلطة طبقات وفئات اخرى يمكنها، في حالة هذه الاجهزة، الا تكون حليفة للطبقة المهيمنة، بل وقد تكون في حالة صراع جذري ضدها .

هكذا، غالبا ما تشكل هذه الاجهزة ، اما اخر اسوار سلطة طبقية قديمة ـ الكنيسة بالنسبة لنبلاء الارض، واما اولى المواقع الحصينة لسلطة طبقية جديدة ـ المدارس

(★) الفشستة ـ ترجمة لكلمة «Fascisation» اي التحويل التدريجي الى الفاشية . ـ المترجم ـ

والنشر بالنسبة للبرجوازية قبل الثورة الفرنسية (11) ـ اخيرا وعلى وجه الخصوص، فان نضال الجماهير الشعبية لا يخترق الاجهزة الايدولوجية فحسب ـ وهو أمر بديهي تماما ـ ولكنه يترك اثرا مميزا على بعض هذه الاجهزة، وتحديدا على تلك المخصصة للجماهير : مثلا النقابات الاحزاب من طراز الاشتراكية الديموقراطية الخ ..

وبأختصار ، فان «لعبة» بسط السلطة الطبقية هذه، فيما بين جهاز الدولة من جهة واجهزة الدولة الايدولوجية من جهة اخرى، والعائدة الى وجود الصراع الطبقي، تبدو السبب الاساسي للاستقلال الذاتي النسبي لاجهزة الدولة الايدولوجية واحدى نتائجه .

٥ ـ نصل اخيرا الى نقطة لا بد من الاشارة اليها في هذا المجال : لا يمكن لغير التنظيمات الثورية وتنظيمات الصراع الطبقي ان «تنجو» من نظمة اجهزة الدولة الايدولوجية. تلك مسألة تتعلق بالنظرية الماركسية ـ اللينينية عن التنظيم : ولنتذكر فحسب، ان المسألة الرئيسية التي تحتل قلب هذه النظرية هي تحديدا، معرفة كيفية تمكن هذه التنظيمات من التشكل والقيام بمهماتها ، مخترقة طوق اجهزة الدولة الايدولوجية، ومتجنبة في الممارسة، الانزلاق الدائم الذي يتربص بها، نحو نظمة الاجهزة تلك.

---

(11) قد تؤدي هذه الاجهزة، ضمن مسار تاريخي، الدوران معا بالنسبة للطبقة نفسها . فمن المعلوم انه ، في حال ثورة اشتراكية ، حينما تطرد البرجوازية من جهاز الدولة القمعي، فقد تلتجيء الى الاجهزة الايدولوجية المستبقاة على شكلها البرجوازي، وتستعملها كادوات لاستعادة سلطة الدولة .

٢ – نموذج دولة الاستثناء والدولة الفاشية : نمط الدولة، شكل الدولة، وشكل النظام

على ضوء ما سبق من تحليلات، يمكننا طرح مسألة الدولة الفاشية، مذكرين ببعض المعطيات :

أ ــ الدولة الفاشية هي نموذج دولة ينتمي الى نمط الدولة الرأسمالية . بهذا المعنى، ورغم كل ما كتب حول هذا الموضوع، فانها تقدم الملامح الخاصة بالنمط الرأسمالي للدولة .

ب ــ الدولة الفاشية هي شكل خصوصي للدولة، شكل دولة استثناء، يتوافق ووجود ازمة سياسية . بهذا المعنى:

١ ــ تظهر الدولة الفاشية، اختلافات عن نموذج الدولة

في تشكيلات اجتماعية اخرى، تمتاز بأنتمائها الى مرحلة النمط نفسه (المرحلة الامبريالية) دون تقديمها لازمات مشابهة .

٢ ـ تظهر الدولة الفاشية، خصائص مشتركة مع نموذج الدولة المذكور اعلاه بفعل انتمائها الى المرحلة نفسها. ويتعين عليها بالتالي، واثناء مواجهتها للازمة، القيام ايضا بالوظائف العائدة لها في هذه المرحلة المحددة .

ج ـ الدولة الفاشية هي ايضا، شكل نظام خصوصي. بهذا المعنى :

١ ـ انها تقدم خصائص مشتركة مع اشكال انظمة تنتمي مثلها الى نموذج دولة الاستثناء ضمن الدولة الراسمالية، ويبرز ذلك جليا بمقدار ما يتطابق وجود هذه الاشكال وازمات سياسية مشتركة الخصائص، لتشكيلة رأسمالية : الديكتاتوريات العسكرية ، البونابرتية.

٢ ـ انها تقدم عناصر اختلاف عن اشكال الانظمة هذه، بمقدار انتماء الدولة الفاشية الى ازمة سياسية والى توازن طبقي خصوصي . وتتوقف طبيعة الاختلافات ايضا على الفترة التي تنبثق فيها هذه الاشكال .

●

قبل الدخول في الفحص الملموس للدولة الفاشية،لا بـد من الكلام قليلا على المقاييس التي تميزها بوصفها شكل

دولة وبوصفها شكل نظام . ولن نعود هنا تحليليا الى هذه المقاييس التفاضلية، المستخرجة انطلاقا من التمييز بين هذين المجالين السياسيين (١٢) ، وانطلاقا من علاقاتهما . فلنقل فحسب ان عوامل تمايز اشكال الدولة الراسمالية هي :

١ ــ توازنات الاقتصادي والسياسي والايدولوجيا في مرحلة معينة من نمط الانتاج الراسمالي.

٢ ــ الخصائص العامة للصراع الطبقي في الفترة المتماثلة في التشكيلات الراسمالية : بالنظر الى ذلك، الخصائص العامة للازمة السياسية ــ شكل دولة الاستثناء.

ان عناصر تمايز اشكال النظام هذه، هي عينها الطرائق الملموسة لصراع الطبقات السياسي في ظروف محددة: والحال هذه، الازمة السياسية الخصوصية، التي تنتمي اليها الفاشيات .

وتعبر هذه العوامل عن نفسها، ضمن اطار دولة راسمالية ما، من خلال سلسلة من المقاييس المحكمة. هذه المقاييس هي، فيما يخص شكل الدولة :

١ ــ اشكال وطرائق تدخل الدولة في «الاقتصادي» وفي العلاقات الاجتماعية بشكل عام، واشكال وطرائق الاستقلالية الذاتية النسبية للدولة حيال الطبقات السائدة.

٢ ــ دور جهاز الدولة واجهزة الدولة الايدولوجية ،

---

(١٢) لما سيلي انظر «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية صفحة ١٥٢ وما يلي و١٦٥ وما يلي و ٣٢٢ــ٣٥٠ .

واشكالهما ، وعلاقاتهما المتبادلة ، الامر المتوافق وحدوث تعديلات في القانون الذي يضبط تحديدا هذه الاشكال والعلاقات .

٣ ـ التوازن العام للفروع داخل الة الدولة نفسها، الامر الذي يتطابق في الدولة الراسمالية مع التوازن العام التنفيذي ـ التشريعي .

٤ ـ التوازن العام داخل اجهزة الدولة الايدولوجية.

اما فيما يخص اشكال الانظمة التي تغطي مجال الميدان السياسي ، فهذه المقاييس هي :

١ ـ الدرجة التي تقدم بها اشكال الانظمة هذه،الميزات العامة لشكل دولة ما .

٢ ـ الشكل الخاص الذي ترتديه هذه الميزات . العلاقات الملموسة لمختلف فروع جهاز الدولة فيما بينها، ولمختلف اجهزة الدولة الايدولوجية فيما بينها، والعلاقة المحددة بين الاثنين، في ظل سيطرة احد هذه الاجهزة . وبشكل خاص، فان لدور الاحزاب السياسية، وللتمثيل الحزبي للطبقات، موقعا اساسيا في هذا المجال .

●

وتصلح هذه المقاييس لنموذج دولة الاستثناء وانظمة الاستثناء السياسية المنبثقة عن نموذج الدولة هذا. سنبدا تحليلنا اذن بسلسلة من الفرضيات المتعلقة بنموذج دولة الاستثناء العائدة للدولة الراسمالية مقدمين تلخيصا لنظرية

هذا النموذج .

ان الدولة الفاشية المنتمية ، كما هو حال سائر انظمة الاستثناء (بونابرتية، ديكتاتورية عسكرية) لنموذج دولة الاستثناء هذه ، انما تقدم خصائص هذا النموذج الاساسية. ولهذا الغرض ، فسنقلب نظام العرض في الفصل القادم، محللين اولا الدولة الفاشية، قائمة، لنصل فيما بعد الى مسألة التعديلات الحاصلة على شكل الدولة السابق للفاشية خلال سيرورة عملية الفشستة . ذلك ان هذه التعديلات، لا تكتسب اهميتها بوصفها مؤشرا على حدوث هذه السيرورة الا بالمقارنة مع الدولة الفاشية التي تنتهي اليها .

٣ ــ فرضيات عامة حول نموذج دولة الاستثناء

١ ــ اشكال تدخل الدولة : ينتمي نموذج دولة الاستثناء، لدولة رأسمالية ما، على الدوام، الى نمط الدولة الراسمالي ، ليس فيما يخص سلطة الدولة فحسب، وانما فيما يخص اشكالها المؤسسية ايضا : ويصح ذلك اذن على الدولة الفاشية بوصفها دولة استثناء رأسمالية . اننا نلحظ ها هنا تحديدا، وجود الخصائص المميزة لنمط الدولة الراسمالي : الفصل النسبي بين الاقتصادي والسياسي من جهة ، والاستقلالية الذاتية النسبية للدولة حيال الطبقات والفئات السائدة من جهة اخرى .

ان نموذج دولة الاستثناء ، وبسبب من الفترة والازمة

التي ينتمي اليها، يتدخل بشكل عام، بطريقة مميزة في «الاقتصادي»، من اجل ان يلائم ويصحح النظام، بمواجهة تشريك القوى المنتجة . ان تدخل الدولة الفاشية في «الاقتصادي» امر بالغ الاهمية (١٣) . فهو من هذه الزاوية، يقدم نقاطا مشتركة مع نموذج الدولة التدخلية (الراسمالية الاحتكارية) لتشكيلات اجتماعية لا تجتاز ازمة سياسية . وان الذي يميز دولة الاستثناء، ليس بالتالي درجة تدخلها، بمقدار ما هو الاشكال التي يتم التدخل في ظلها. اما فيما يخص الاستقلال الذاتي النسبي لنموذج دولة الاستثناء ، حيال الطبقات والفئات المسيطرة، فان له اهمية خاصة ومميزة لكونه حصيلة الازمة السياسية وتوازن القوى،الذي ينتمي هذا الاستقلال اليهما معا . وهو على اية حال، استقلال ذاتي نسبي ضروري لدولة الاستثناء من اجل اعادة تنظيم توازنات التكتل الموجود في السلطة، ومن اجل اعادة تنظيم الهيمنة، وذلك ضمن اطار الازمة السياسية ، التي غالبا ما تبرز فيها الطبقات المساندة ، كقوى اجتماعية: لقد تبينا اسباب والية عمل الاستقلالية الذاتية النسبية للدولة الفاشية. هذه الاستقلالية الذاتية النسبية، يمكن ان تنسب في سائر نماذج انظمة الاستثناء، الى توازن القوى ــ العادي او الكارثي ــ الذي يميز انواعا خاصة من

---

(١٣) اني اذ لا ادخل في الفحص المفصل لهذه المسالة، في هذا الفصل، فذلك لان «بتلهايم» كان قد عالجها بطريقة وافية، في كتابه المشار اليه سابقا .

الازمات السياسية (البونابرتية) .

٢ ـ تعديل العلاقات بين الجهاز القمعي والاجهـــزة الايدولوجية : ان نموذج دولة الاستثناء، المتوافق وجودهـا واعادة تنظيم مجمل اجهزة الدولة ـ نظمة الدولة ـ يستتبع تعديلات جذرية على اجهزة الدولة الايدولوجية وعلى علاقتها بجهاز الدولة : والدولة الفاشية مثال مميز على الخصوص، في هذا المجال . والامر هنا يتعلـــق بعنصر ذي اهميـة اساسية، لم يجعل منه منظرو التوتاليتارية ، احدى القطع النادرة، ضمن مجموعة مفاهيمهـــم، صدفـة. ماذا يقول هؤلاء (١٤) ؟ : تختلف الدولة التوتاليتارية ـ الفاشية مثلاً ـ عن الدولة «التعددية الدستورية» ، بسبب طبيعتها اصـلا واساسا . ففي هذه الاخيرة، يفترض وجود مؤسســات او تنظيمات مستقلة ذاتيا، بين الدولة من جهة، وافــراد المجتمع المدني من جهة اخرى . هذه « الاجسام الوسيطة» بين الدولة والفرد، هي ضمانات الحريـــة ، الــتي تقاس بمقدار الاستقلالية الذاتية للفرد حيال الدولة. ويفترض ان هذه المؤسسـات «المستقلة ذاتيا» «والحرة» انما هي الاحزاب والنقابات والمؤسسات الثقافية والمدارس والكنيسة، وصولا الى الجمعيات المحلية والرياضية المختلفة الخ ... وتنتمي

---

(١٤) تلك تحديدا حال هـ ارانت (H.Arendt) في كتابه (اصول التوتاليتارية) وكورنهاوزر (W. Kornhauser) (سياسات مجتمع الجماهير) والنصوص المجمـــعة من قبل فردريك (C. Friedrich) (التوتاليتارية) الخ .

هذه الايدولوجيات، بأشكالها العصرية، الى زمن بعيد، الى فابلان (Veblen) ودركهايم نفسه . وقد اضاف اليها «ارانت» (Arendt) عدة فرضيات عن «مجتمع الجماهير» مقيما علاقات ترابط متحذلقة بين الميل الى ظاهرة التوتاليتارية من جهة، وغياب الاجسام الوسيطة بين الدولة و«الذرات الاجتماعية» في «مجتمعات الجماهير» هذه من جهة اخرى .

اما الدولة التوتاليتارية، فهي تتميز تحديدا، بأنتماء كافة المؤسسات الى الدولة، بفعل تأطير هذه الاخيرة لمجمل الحياة الاجتماعية وبالتالي ، بفعل غياب المؤسسات «المستقلة ذاتيا» التي تتوسط بين الفرد والدولة .

سنتوقف هنا لنذكر بالملاحظات السابقة حول اجهزة الدولة الايدولوجية . ان هذه «المؤسسات» هي على الدوام، اجهزة دولة ايا كان شكل الدولة. وبتعبير اخر، فان الفارق بين الدولة الفاشية (نموذج دولة استثناء) وسائر اشكال الدولة الراسمالية، لا يكمن في واقع ان هذه المؤسسات تنتمي الى نظمة الدولة في الحالة الاولى، بينما هي مستقلة «استقلالا ذاتيا» في الحالة الثانية. فاننا، بعكس التحليلات الحماسية الواضحة البداهة التييطرحها منظرو آلتوتاليتارية نلاحظ عناصر القرابة التي تربط الدولة الفاشية بسائر نماذج الدولة الراسمالية، بوصفها جميعا اشكالا لدولة راسمالية . بل واكثر من ذلك، فلنذكر هنا بملاحظة وردت سابقا ونعيد القول، ان دولة الاستثناء الراسمالية، والدولة

الفاشية بشكل خاص لكونها تحديدا مظهر ازمة للدولة الرأسمالية اذن حالة خصوصية تماما) ، قد تكون كاشفا احيانا ـ ولو من منطلق المقابلة ـ لبعض مظاهر الية العمل الفعلية في الدولة الرأسمالية بصفتها تلك .

ذلك لا يعني، نفي وجود اختلافات رئيسية، وهي اختلافات تعود الى نموذج دولة الاستثناء، وتعبر عن نفسها، على الاغلب ، على المستوى القانوني، مستوى العلاقة بين «العام» و «الخاص» بأعطائها للاجهزة الايدولوجية لدولة الاستثناء، صفة الشخصية العامة .

ما دلالة ذلك فعليا؟ ان التمييز بين وضعية « العام ـ الخاص» ، هو عنصر توفير الاستقلالية الذاتية النسبية للاجهزة الايدولوجية داخل الدولة . ان التعديلات الطارئة على هذه الوضعية، في حالة دولة الاستثناء والدولة الفاشية بشكل خاص ، تؤشر الى تقنين متفاوت الدرجات ـ قد يصل الى حد الالغاء ـ للاستقلالية الذاتية النسبية للاجهزة الايدولوجية داخل الدولة نفسها : وهي الاستقلالية الذاتية النسبية التي تميز هذه الاجهزة داخل سائر اشكال الدولة . مما يعني ان توازن العلاقة بين جهاز الدولة واجهزة الدولة الايدولوجية قد تبدل .

أ ـ هذا التقنين المميز الذي يتم داخل نموذج دولة الاستثناء، يعود بالدرجة الاولى، الى التوازنات الطبقية داخل السلطة ، والى اعادة تنظيم الهيمنة في حالة الازمة السياسية .

فان الاستقلال الذاتي النسبي للاجهزة الايدولوجية ، في سائر نماذج الدولة الرأسمالية ، يعود من بين اسباب اخرى، الى الوقائع التالية :

١ ــ ان طبقات او اجنحة من التكتل الحاكم، مختلفة عن الطبقة او الجناح المهيمن، تمسك بالسلطة داخل هذه الاجهزة .

٢ ــ للجماهير الشعبية موقع خاص ضمنها (الاحزاب، النقابات الخ ...)

ان الدور الحاسم للدولة الاستثنائية في اعادة تنظيم الهيمنة، يتطلب :

١ ــ تقنينا حاسما «لتوزع» السلطة هذا داخل الاجهزة .

٢ ــ الرقابة الصارمة على مجمل نظمة الدولة من قبل «الفرع» او الجهاز الذي تمسك بالسلطة فيه، الطبقة او الفئة المصارعة من اجل بسط هيمنتها (١٥) .

---

(١٥) نلحظ هنا خاصية متناقضة ظاهريا. فان دولة الاستثناء تتميز في آن معا، بأستقلالية متعاظمة حيال الطبقة او الفئة المهيمنة، وبتقنين للاستقلالية النسبية لاجهزة الدولة الايدولوجية . وهي مفارقة لاحظها ماركس اثناء تحليله للبونابرتيه : كلما تعاظمت الاستقلالية النسبية للدولة حيال الطبقة او الفئة المهيمنة، كلما قويت«مركزيتها» الداخلية . لكن ذلك ليس الا تناقضا ظاهريا : هذه الاستقلالية النسبية حيال الطبقة او الفئة المهيمنة، ضرورية تحديدا من اجل بسط الدولة لهيمنتها، معيدة تنظيم وتصليب التكتل الحاكم. ان

ب ـ لكن تقنين الاستقلاليـــة النسبيـــة للاجهـزة الايدولوجية، يعود ايضا، في حالة دولة الاستثناء، الـــى الازمة الايدولوجية المرافقة للازمة السياسية، وبالتالي الى التدخل الخاص للايدولوجيا الذي يضاعف القمع المتعاظـم للطبقات الشعبية .

١ ـ ان اول العوامل التي لا بد من الاشارة اليها، هو ان الدور المتعاظم للقمع الجسدي ترافق بالضرورة مع تدخل خاص للايدولوجيا، لتبرير مشروعية هذا القمع. فلنذهـب بالموضوع ابعد من ذلك : ان سائر نماذج الدولة الرأسمالية تتيح ممارسة القمع الجسدي في حالات دقيقة يصل اليهـا الصراع الطبقي . وهي تتيح ذلك بواسطة شبكة قضائيـة «دستورية» وبحدود واسعة : ان «الديموقراطيات» تتدبـر امرها جيدا في هذا المجال ! لكن غالبا ما لا تتيح هذه الدول التدخل الايدولوجي الخاص الذي يمكنه ان يبرر مشروعيه هذا القمع، وذلك بسبب من الاستقلالية النسبية لاجهـزة الدولة الايدولوجية . ان اللجوء الى دولة الاستثناء، يصبح اذن ضروزيا ، ليس حين تمنع القواعد القانونية الموضوعـة هذا القمع وانما خصوصا حين يستحيل حدوث التدخـــل الايدولوجي المرافق له عبر الاطار المؤسسي لسائر نمـاذج

ذلك يتطلب في مفصل الازمة هذا، تقنينا ورقابة جذرية «للعبـة» السلطة التي كانت الاستقلالية النسبية لاجهزة الدولة الايدولوجية تكرسها. وتكتسي التناقضات الطبقية لدولة الاستثناء، وهـــي تناقضات ترتكز عليها هذه الدولة ، مظاهر مختلفة .

الدول .

٢ ـ لكن ذلك وحده لا يكفي لتفسير هذا التقنين المميز الطابع، اللاحق بأستقلالية الاجهزة الايدولوجية في حالة دولة الاستثناء . فمما يجدر التنبه له، ان الحاجة الماسة لتدخل الايديولوجيا، تبرز في حالة ازمة الايدولوجيا السائدة: ويتعين على دولة الاستثناء حينها، ان تلعب دورا خاصا متوازيا في تنظيم الايدولوجيا السائدة . ان ترابط هذين العاملين هو جذر التقنين الذي نتكلم عنه .

ففي سائر نماذج الدول ، تتكون الايدولوجيا السائدة، داخل الاجهزة الايدولوجية، بواسطة «موظفي (١٦) الايدولوجيا العضوية» للطبقات السائدة، وبفعل الرابط التمثيلي المباشر الذي يربط هؤلاء الموظفين بتلك الطبقات : وهي ايدولوجيا تترسخ من منفذ هذه الاجهزة . من ناحية اخرى وفي كافة نماذج الدول، «تفرز» اجهزة الدولة نفسها ايدولوجيتها الداخلية الخاصة . لكن في نماذج الدول التي لا تنتمي الى وجود ازمة سياسية ـ ايدولوجية، فغالبا ما تتميز هذه الايدولوجيا الداخلية من بعض الوجوه، عن الايدولوجيا السائدة : مثلا هناك ايدولوجيا داخلية خاصة في جهاز الادارة «البيروقراطية» للدولة، في الجيش، في الكنيسة، في النظام المدرسي .

---

(١٦) يجب الحذر لدى استخدام تعبير «المثقفين» بسبب من المفاهيم الايدولوجية العالقة به في الاستعمال الشائع. لذلك افضل استخدام التعبير الحصري لـ «موظفي الايدولوجيا» .

ذلك عائـد الى :

أ ـ اختلالات هذه الاجهزة بوصفها مواقع للتناقضات بين الايدولوجيات والنظم الايدولوجية الفرعية المختلفة .

ب ـ الى التناقضات القائمة داخل هـذه الاجهزة نفسها، فيما بين الفئات الاجتماعية «لموظفي الايدولوجيا العضويين»، العاملين على تنظيم الهيمنة، انطلاقا من علاقة تمثيل مباشرة ـ عضوية بالمعنى المستعمل من قبل غرامشي ـ مع الطبقة او الفئة المهيمنة من ناحية، واولئك الخاضعين لايدولوجيات اخرى من ناحية ثانية .

[٨]ان هذا التفاوت بين الايدولوجيا الداخلية الخاصة بالاجهزة والايدولوجيا السائدة، هو تعبير عن التناقضات الايدولوجية، فاذا اجتمعت هذه التناقضات مع الاختلالات في سلطة الدولة، فان ذلك يشكل سبب الاستقلال النسبي لاجهزة الدولة الايدولوجية .

اما فيما يخص نموذج دولة الاستثناء، فالملاحظ، انـه ضمن اطار الازمة الايدولوجية ـ السياسية ، هناك انقطاع للرابط المباشر القائم بين الطبقة او الفئة المهيمنة وممثليها السياسيين والايدولوجيين على السواء . اذاك تتطابق الايدولوجيا الداخلية الخاصة «المفرزة» من قبل اجهزة الدولة، والايدولوجيا السائدة. ويتماهـى «موظفو الايدولوجيا» المرتبطين بالطبقة او الفئة المهيمنة في الايدولوجيا الداخلية الخاصة بالاجهزة بينما يستبعد منها اولئك المرتبطين بأيدولوجيات اخرى .

ويتم بشكل متواز مع هذا الامر، اخضاع مجمل اجهزة الدولة الى هذه الايدولوجيا الداخلية المتطابقةمع الايدولوجيا السائدة، وهي الايدولوجيا المتوافقة مع تلك العائدة الى الفرع او الجهاز المهيمن على سواه : وكمثال على ذلك «عسكرة» المجتمع ومجمل الاجهزة ــ الجيش ــ «بقرطة» المجتمع ومجمل الاجهزة ــ الادارة ــ «كهننة» المجتمعومجمل الاجهزة ــ الكنيسة ــ

ان الية العمل هذه ، الخاصة بدولة الاستثناء، هي بذلك الوسيلة الضرورية لاعادة تنظيم الهيمنة الايدولوجية. لكن ذلك يؤدي الى تقليص مميز الطابع، ولو بدرجات متفاوتة ، للاستقلالية النسبية لاجهزة الدولة الايدولوجية حيال جهاز الدولة من جهة، ولاجهزة الدولة الايدولوجية فيما بينها من جهة اخرى وعلى السواء .

●

الا ان الدولة الفاشية، في هذه الحالة ايضا، تمتلك سمات مشتركة مع نموذج الدولة التدخلية التي لا تقوم بسبب وجود ازمة سياسية. في نموذج الدولة هذا، وبسبب من المرحلة التي يقع ضمنها، نلاحظ نموا لدور الاجهزة الايدولوجية وتراجعا للاستقلالية النسبية لهذه الاجهزة على السواء ، الامر الذي يعود الى السيطرة السياسية الكثيفة للراسمال الاحتكاري .

٣ ــ **تبدل موقع الفرع او الجهاز المسيطر** : يتميز نموذج

دولة الاستثناء اذن ، بوجود علاقات خاصة بين اجهزة الدولة الايدولوجية من جهة وجهاز الدولة القمعي من جهة اخرى. لكن ذلك لا يعني، انها لا تمتاز الا بسيطرة جهاز الدولة بالمعنى الحصري على اجهزة الدولة الايدولوجية، وهذا بخلاف مفهوم ساذج يرى ان دولة الاستثناء لا تتميز الا بنمو القمع الجسدي الذي يؤدي تلقائيا الى تبعية الاجهزة الايدولوجية لجهاز الدولة .

صحيح ان نموذج دولة الاستثناء يتسم بنمو مميز الطابع للقمع الجسدي المنظم . الا ان الامر الهام في هذا المجال ، هو التوازن الجديد الذي يقوم بين الجهاز القمعي والاجهزة الايدولوجية، من جراء اعادة التنظيم الشاملة للدولة. وفي اطار هذا التوازن، فان تحقق الغلبة اما للجهاز القمعي او للاجهزة الايدولوجية هو الذي يحدد خصوصية نماذج انظمة دولة الاستثناء . فيمكن وبحسب توازن القوى وتوزع السلطة الطبقية داخل نظمة الدولة، ان يمسك بزمام السيطرة :

أ ـ جهاز الدولة القمعي بذاته واحدى فروعه ـ الجيش في حالة الديكتاتوريات العسكرية، الادارة المدنية في حالة البونابرتية، البوليس السياسي في حالة الفاشية المستتبة .

ب ـ احد اجهزة الدولة الايدولوجية : مثلا الحزب في الفترة الاولى لوجود الفاشية في السلطة او الكنيسة في حالة الديكتاتوريات « الاكليركية ـ العسكرية» كديكتاتورية «دولفوس» «Dolfus» في النمسا .

بأمكاننا بهذا الصدد ، ابراز خاصيتين اساسيتين لنموذج دولة الاستثناء :

١ ـ في سائر نماذج الدولة الرأسمالية ، يمسك جهاز الدولة بالمعنى الحصري ، بزمام السيطرة على اجهزة الدولة الايدولوجية : ويتم له ذلك باشكال متنوعة ـ سواء اكانت ظاهرة او خفية ـ وتبدو الحالة شديدة الوضوح بالنسبة للاحزاب السياسية التي لا تشكل في نماذج الدولةهذه، سوى قنوات توصيل تابعة ، بوصفها اجهزة دولة ايدولوجية ، لجهاز الدولة القمعي . وفي نماذج الدولة هذه ، حيث مواقع البلورة وقنوات الترسيخ الايدولوجي تعمل « بانتظام » ، فان النواة المركزية للدولة ، تستحوذ فعليا على الدور المسيطر داخل الدولة .

تلك على اية حال ، احدى الاسباب التي دفعت بالادبيات الماركسية الكلاسيكية الى الاهتمام بتحليلها .

اننا نشهد في نموذج دولة الاستثناء :

أ ـ حدوث انقلاب في توازنات القوى داخل التكتل الحاكم واكتساب الطبقات المساندة للدولة لدور خاص غالبا ما ترتديه اثناء مفاصل الازمة :دور « القوى الاجتماعية» ومن المعروف ان الاجهزة الايدولوجية هي الموقع المفضل لهذه الطبقات المساندة .

ب ـ ممارسة الدولة لدورها الجديد ، المشار اليه اعلاه ، في اعادة تنظيم الهيمنة الايدولوجية .

هكذا ، قد تصل احيانا اعادة تنظيم نظمه الدولة ، في

حالة دولة الاستثناء ، الى الحد الذي يمكن احد الاجهزة الايدولوجية من السيطرة على مجمل نظمة الدولة .

٢ ــ ان جهاز الدولة والاجهزة الايدولوجية تتباين في مظهرها الرئيسي : فهو قمعي بالنسبة للاول ، وايدولوجي بالنسبة للاخريات ، اما في حالة دولة الاستثناء ، وحتى في نماذج انظمتها التي يبسط فيها احد فروع جهاز الدولة بالمعنى الحصري سيطرته ، فان لاعادة تنظيم مجمل نظمة الدولة ، نتائج خاصة تترتب ضمن اطار التوازن الجديد في علاقة الاجهزة الايدولوجية بجهاز الدولة بالمعنى الحصري .

ففي حالة دول الاستثناء :

أ ــ قد تصل اعادة تنظيم نظمة الدولة الى حد تعديل الطابع الرئيسي لفرع او لجهاز ما : فلنتذكر بعض حالات الديكتاتورية العسكرية او البونابرتية حيث يغدو الطابع الرئيسي للجيش وللادارة ، ايدولوجيا . كذلك حال احدى مراحل الفاشية مع بوليسها السياسي . هكذا نشهد هنا تبدل مواقع فعلي داخل الاجهزة .

ب ــ وحتى في الحالات التي يبسط فيها احد فروع الجهاز القمعي ، في دولة استثناء ما ، سيطرته ، دون ان يصل الامر الى حد حدوث تعديل على مظهره الرئيسي ، فان تلك السيطرة تترافق على الدوام مع نمو في المظهر الايدولوجي « الثانوي » (١٧) الذي يمتلكه هذا الفرع .

---

(١٧) حين يشير الكومنترن الى اجهزة الدولة في حالة الفاشية ، فانه

٤ ـ تعديلات في النظمة القضائية : التقنين والحدود :

تتميز دولة الاستثناء بتعديل ذي دلالة للجهازالقضائي، غالبا مـا يعبر عنه بالتمييز بين « دولة القانون » « والدولة البوليسيـة » . لكـن لا بـد هنـا ايضا ، من اجراء تمييز يرتدي اهمية خاصة بالنسبة للدولة الفاشية . فغالبا مـا

بشكل عام لا يتناول الا طابـع « القمع الجسدي » المتصاعد اي طابع « الارهاب العلني » « ديمتروف » . هكذا يتم تعريف الفاشيـة، على مستوى الاجهـزة ، يصيغه النفي خصوصا : لـم يعد الامركالسابق، لان هناك مزيدا من القمع . ويستشهد ديمتروف بستالين الـذي يقول : « لم تعـد البرجوازيـة قادرة على ممارسـة السلطـة بالوسائل القديمة ، البرلمانيـة والديمقراطيـة البرجوازية ، الامر الذي يجبرهـا على اللجوء الى الوسائل الارهابيـة في الحكـم ». صحيح ان الكومنترن يشدد على الدوام ، على الدور الايدولوجـي للفاشية ، وتشير « كلارا زتكن » الى ان الاشتراكيين الديموقراطيين انما هم الذين يكتفـون بتعريف الفاشيـة كمعـادل « للعنف » فحسب . الا ان الكومنترن ، فيمـا يشدد على الدور الايدولوجـي للفاشية ، فانه نادرا ما يرفق تحليله للايدولوجيا الفاشية بدراسـة ملموسة للاجهزة الايدولوجية . وهو امر ذو دلالة . فيكـاد المرء لا يجـد (على الاقل في النصوص الرسمية) الا بضع ملاحظات متفرقة تتعلق خصوصا بدور الكنيسة . وان الامر الوحيـد الذي يبـدو انه شد انتباه الكومنترن هو « موقف » « اعضاء » هـذه الاجهـزة ازاء الفاشيـة .

يقيم منهج التحليل تعارضا بين الدولة الفاشية ـ او « الدولة التوتاليتارية » ، و « الدولة الليبرالية » . ان ذلك خاطىء تماما . فالدولة الليبرالية ليست سوى نموذج دولة يتوافق وجوده ومرحلة الراسمالية التنافسية .

ان ما يجب تبيانه ، انما هو :

أ ـ التمايزات القائمة ، من وجهة النظر هذه ، بين دولة الاستثناء ، وسائر نماذج الدولة الراسمالية ، سواء الليبرالية منها او التدخلية غير المتولدة عن وجود ازمات سياسية : لاجل ذلك ، لا بد من تحديد الصفات المشتركة لنظمة القضاء ، التي تميز كافة نماذج الدولة الراسمالية سوى نموذج دولة الاستثناء .

ب ـ التعديلات الهامة اللاحقة بالنظمة القضائية والتي تؤشر الى الاختلاف القائم بين نموذج الدولة الليبرالية ونموذج الدولة التدخلية ، العائد وجودها الى مراحل مختلفة من تطور الراسمالية .

من هذه الزاوية ، تقدم الدولة الفاشية مميزات مشتركة مع نموذج الدولة التدخلية العائدة الى المرحلة نفسها .

سنضطر للايجاز بسبب من شساعة الموضوع، ففيما يخص النقطة الاولى ، لا بد بادىء ذي بدء من الاشارة الى الدور المزدوج للقانون : وهو الامر الذي صاغه كلاسيكيو الماركسية بطريقة وصفية ، على انه التمييز النسبي بين « القانون » و « الدولة » (تحديدا ماركس

في نقد برنامج غوتا) فمن جهة ، تكرس النظمة القضائية علاقات الملكية والتبادل وتؤمن اعادة انتاج شروط الانتاج، وذلك وفق طرائق خاصة بها . ومن جهة اخرى ، ترتدي النظمة القضائية دورا سياسيا مباشرا ، فهي تلعب دورا مباشرا في صراع الطبقات السياسي . وقد تبرز من هذه الزاوية الاخيرة ، اهمية تناول القانون في تحليل دولة الاستثناء بشكل عام والدولة الفاشية بشكل خاص .

فمن هذه الزاوية الاخيرة ، تؤبد النظمة القضائية، الراسمالية ، وتكرس السيطرة السياسية الطبقية ، وهي تفعل ذلك وفق طرائق خاصة تتحدد في مجرى الصراع الطبقي . ويموه القانون ، من الزاوية الايدولوجية ، السيطرة الطبقية . وهو فيما يقوم بذلك ، يؤدي دوره وفق وجهتين اساسيتين :

١ ـ ينظم القانون ممارسة اجهزة الدولة للسلطة السياسية كما ينظم عملية الوصول الى هذه الاجهزة . ويتم له ذلك بواسطة نظمه من القواعد العامة ، الشكلية، المجردة ، المقننة بدقه ، والمحددة بوضوح يتيح « التبصر » فهو ، بمواجهة تكتل حاكم مؤلف من طبقات وفئات مسيطرة مختلفة ، انما ينظم علاقات هذه الطبقات والفئات داخل اجهزة الدولة بما يتيح هيمنة احدى الطبقات او الفئات على الاخريات . ويتيح القانون بذلك . تعديل توازن القوى داخل التحالف الحاكم دونما انقلابات في الدولة ، دونما

المساس « بغلاف الدولة » على حد قول « لينين » وبذلك فالنظمة القضائية تحتاط مسبقا للتغيرات ، بامتلاكها قواعدها الخاصة بهذا الشأن : تلك هي المهمة الرئيسية للدستور .

وبقدر ما ينظم القانون لعبه السلطة من طرف الطبقات السائدة ، فهو ينظمها من طرف الطبقات المسودة على السواء . وبينما يرتب ، وفق قوانينه ، استحالة وصولها الى السلطة ، فانه يخلق لها وهم وجود امكانية من هذا القبيل . وذلك عائد من بين اسباب اخرى ـ الى ان هذا القانون الطبقي ، اي قانون الصراع الطبقي، ينظم على السواء ، اشكال ممارسة السلطة على الجماهير الشعبية : فالقمع الجسدي المنظم يمارس وفق القوانين الموضوعة . ان جهاز الدولة يخضع بشكل عام للقوانين التي يسنها بنفسه .

٢ ـ يرسم القانون حدود ممارسة الدولة لسلطتها، اي حدود تدخل اجهزة الدولة . لقد عبر الكتّاب البرجوازيون عن ذلك بموضوعة القانون الذي يرسم الخط الفاصل بين الفرد ـ وحقوقه « الذاتية » « الطبيعية » «غير الجائز التصرف بها » الخ ـ والدولة . صحيح ان هذه الحدود ، تتخذ شكل الخط الفاصل بين المجال « الخاص» والمجال « العام » ،الا انها تعبر عن توازن قوى ، هو بالحصيلةتوازن طبقي. وبهذا المعنى فان هذه الحدودالموضوعة من قبل القانون هي في الوقت نفسه تعبير عن التقنين

الـذي يفرضه نضال الجماهيـر الشعبيـة على ممارسـة سلطـة السيطرة الطبقية .

اما من جهة الطبقات او الفئات المسيطرة ، فالقانـون بالحدود التي يرسمها ، يعبر عـن توازن القوى القائم داخل التكتل الحاكم . ويتجسـد القانـون خصوصا ، على شكــل حدود موضوعـة على التدخل المتبادل فيمـا بيـن مختلف اجهزة الدولة حيث تمسك بالسلطـة طبقات وفئات مختلفة. ذلك هـو جوهر مسألة الفصل بيـن « السلطات الثلاث » ، التنفيذيـة والتشريعيـة والقضائية .

وتنعكس آلية العمل هذه القائمة في النظمة القضائية، علـى آليـة عمل هذا الفرع من جهاز الدولـة المسمـى « بالقضاء » . ليس لان هذا الفرع « مستقل » عن سائـر فروع جهاز الدولة ، انمـا لانه يمارس السيطرة الطبقية بواسطـة تطبيق القانـون اساسا ، اي على فرض انـه « يحترم » القواعـد والحدود ، ويحمل على « احترامها ».

بينمـا تختلف اشكـال آلية العمل السياسية للقانون فـي دولة الاستثناء ، ولـو بدرجات متفاوتة :

١ ــ لم يعـد القانـون هو المنظم ــ هذا باقتضاب ــ ان الاعتباط هـو السائد . ان مـا يميز دولة الاستثناء ، هو ليس خرقها لقوانينهـا ، بقدر مـا هـو عدم وضعها لقوانين عملها الخاصة اصلا : بمعنى انشاء النظمة اي التشكيــل الاجمالي المتحسب سلفـا لتعديلاته الخاصة ــ والذي يتيح ممارسـة هكذا تحسب مسبق ــ . ويبدو الامر جليـا فيما

يخص الدولة الفاشيــة « وارادة » الزعيم .

ان غياب التنظيم مرده الى انــه لا يمكــن ان ينظـــم قضائيا ، بالمعنى الحرفي ، الا توازن قوى يقدم حيثمـــا يمارس حقا ، درجــة ما من الثبات . هذا بشكل عام . ان الازمة السياسيــة التي يعــود اليهــا وجود دولة الاستثناء، تقدم احيانا خاصية « توازن التعادل » للقـــوى الرئيسية القائمة . وهي وضعيــة تحمل بحد ذاتها صفات عدم الثبات والعرضية . وعلى ايــة حال ، ففي كل ازمـــة سياسية ، تلحظ قلة ثبات الهيمنــة والطابع المتحرك لتوازن القـــوى داخل التكتل الحاكم .

ولغياب التقنين هذا ، اسبابه :

بما ان هدف دولة الاستثناء ، في مثل هذا الظرف ، هو اعادة تثبيت الوضع وذلــك باعادة تنظيم توازن القوى، فانهــا بغيــاب التقنيــن ذاك ، تمنح نفسهـــا وسائلالتدخل بهذه الوجهة ، « وحريــة حركة » حيال القوى القائمة . ان التقليص المميز الطابــع ، للقدرة على « التبصر » الـــذي تمتلكه عادة طبقات او فئات التكتل الحاكم ، يشكل عنصرا استراتيجيــا هامــا في خطــةالاستقلاليـــــة النسبيـــة المتعاظمــة التي يتعين على دولة الاستثناء امتلاكهــا من اجل اعادة تنظيم الهيمنــة .

٢ ــ ان القانون ما عاد يرسم الحدود : يمكننا بهـــذا المعنى فحسب ، ان نتكلم عــن « ممارســة غير محدودة » للسلطة ، بالنسبة لدولة الاستثناء . ذلك انه في نمـــوذج

الدولة هذا على السواء ، فان حدود سلطة الطبقة او الفئة المهيمنة ، انما ترسمها سلطة سائر طبقات او فئات التكتل الحاكم ، وكذلك سلطة الطبقة العاملة والطبقات ـ السند .

انما الامر الهام في هذا المجال ، هو ان هذه الحدود ليست معينة قانونيا . ويتخذ ذلك شكل قانون لم يعد يضع حدودا بين « الخاص » و « العام » : مما يفترض وقوع كل شيء ضمن دائرة تدخل الدولة . ان ذلك يناظر على اية حال ، التقاطع مميز الطابع ، لدوائر تدخل مختلف اجهزة الدولة ، وتموه حدودها المتبادلة . ان غياب الحدود المثبتة قانونيا هذا ، يعود في آن معا الى « لعبة » التدخل الخاص لدولة الاستثناء ، والى دورها المتعاظم في قمع الجماهير الشعبية .

لكل ذلك نتائج على دور القضاء . ففرع جهاز الدولة هذا يصبح خاضعا بصورة مباشرة للفرع او للجهاز المسيطر ، ليس فقط وببساطة بسبب تطهيره وتنويته(★) السياسية ، وانما بسبب تبدل القانون نفسه .

نصل هكذا الى مظهر النظمة القضائية ، الاول . ان دور القانون ، بواسطة « القانون الخاص » ، يكمن اساسا في :

أ ـ تكريس علاقات الانتاج ، تحت اشكال الملكية

(★) التنوية. ترجمة للكلمة «noyautage» من جعل له نواة.
ـ المترجم ـ

القانونية .

ب ـ تنظيم دائرة حركة راس المال والبضائع ـ القانون « التعاقدي » و « التجاري » .

ج ـ تنظيم اشكال تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي .

ثمة لهذه الجهة ، فوارق كبيرة بين النظمة القضائية للراسمالية التنافسية وتلك العائدة للرأسمالية الاحتكارية .

ان الفوارق القائمة بين « القانون الخاص » في نموذج الدولة الليبرالية ، والقانون الخاص في الدولة الفاشية، انما تعود اساسا الى اختلاف مراحل هذه التشكيلات الراسمالية : انها لا تعود الى انتماء الدول الفاشية الى نموذج دولة الاستثناء . فبالواقع ، يمتلك القانون في الدولة الفاشية ، من هذه الزاوية ، المميزات الاساسية نفسها التي يمتلكها القانون في نموذج الدولة التدخلية : الفوارق ثانوية ـ وهي تتعلق بشكل رئيسي بقانون العمل .

والامر ملفت بشكل خاص ، لدى الوطني ـ الاشتراكي، الذي يحتفظ بقانون جمهورية « ويمار » « Weimar » كما اشار نيومان Neumann وماركوز Marcuse (١٨) الى ذلك في حينه وهو القانون الذي كان سباقا حينها،

---

(١٨) نيومان (Fr Neumann)

Der Hunktion swandel des Gesetzes im Recht der burgerlichen Ges ellschaft ,

في دول الامبرياليـــة ، في الانعطاف نحو مرحلـــة الرأسمالية الاحتكاريـــة .

وقد يصح القول ان دولة الاستثناء ، لا تحدث مساسا جوهريا ، بهـــذا الجانب من القانـــون ، الذي ينظم المرتكزات الاقتصاديـــة للنظام الرأسمالي ، غير محدثة عليه ، عنـــد الاقتضاء ، الا تعديلات بسيطـــة تفرضهـــا المرحلة التـــي تقع ضمنها دولة الاستثناء . وان شئنـــا الاشارة الى مثال آخـــر شهير ، فيكفي ان نذكـــر ان « لويس بونابرت » ، لم يفعل هـــو ايضا ، سوى الاحتفـــــاظ بالقانـــون المدنـــي ، وتطويـــره .

٥ ـ التعديلات على مبدأ الانتخاب ، ومغزاهـــا . بخصوص الحزب الواحـــد :

ثمة ميزة اخرى هامة لنموذج دولة الاستثناء : قيامه بتغيير نمط التمثيل والتنظيم الطبقـــي ، وهو عنصر يخص

= ثم المعاد نشره في : الصفحة ٢١ وما يلي (١٩٦٧)
Demokratischer und autoritârer Staat

ماركـوز (H . Marcuse)

Der Kampf gegen den liberalismus in der totalitarien Staat sauffasung

والمعاد نشره في : (صفحة ٣٩ وما يلي :
Fachismus und Kapitalismus .

الاحزاب السياسية بوصفها اجهزة دولة ايدولوجية . ان الترسيخ الايدولوجي ، والتنظيم الايدو ـ سياسي الطبقي، كانا يتطلبان ، في اطار سائر نماذج الدولة الراسمالية ، دورا خصوصيا للاحزاب السياسية . اما هنا ، فلم يعد من الممكن استخدام مواقع التنظيم المؤسسية تلك ، وهذه الاشكال المحددة من « وسائط التوصيل » . فليس من هدفه ، ان يتطابق ظهور نموذج دولة الاستثناء على الدوام ووجود ازمة تمثيل حزبي، ليس لدى الطبقات السائدة فحسب ، وانما ، ولو بدرجات متفاوتة ، لدى الطبقات المسودة ايضا . فاما ان تستحوذ اجهزة دولة ايدولوجية اخرى ، او حتى فروع من جهاز الدولة القمعي ، على دور الاحزاب السياسية هذا ، واما ان يتولى القيام بالمهمة حزب خصوصي ، كما هي الحال في الفاشية . وتختلف آلية عمل هذا الحزب ، ضمن اطار اعادة تنظيم مجمل نظمة الدولة عما هي عليه آلية عمل الاحزاب « التقليدية » ضمن اطار الدولة « التمثيلية » الكلاسيكية .

ان تلك الوضعية المحددة هي التي تتطلب تعليق مبدأ الانتخاب هذا ، وبروز الحاجة للجوء الى دولة الاستثناء ، لا يعود على الاطلاق الى وجود خطر استلام السلطة « انتخابيا » من قبل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية . فللنظام الانتخابي ، حيال الجماهير الشعبية دور اساسي ، هو دور ترسيخ التأثير الايدولوجي : من هذه الزاوية ، فان تعليق مبدأ الانتخاب هو خصوصا احد ملامح

الازمة الايدولوجية ،واحد نتائج فشل الاحزاب السياسية التقليدية كأقنية لترسيخ التأثير الايدولوجي .

ا ـ اما من ناحية التكتل الحاكم ، فالنظام الانتخابي، بسبب المحيط التنظيمي المميز الذي هو الاحزاب السياسية ، يعمل ، كما في سائر نماذج الدولة الرأسمالية ، كوسيلة لانتقال السلطة السياسية ، وفق توازنات القوى داخل التكتل الحاكم . وهو بهذا يعمل، كما لو كان شكلا للتنظيم السياسي لهذا التحالف : فلنرجع الى التغيير اللاحق بالنظام والقوانين الانتخابية (١٩). ان النظام الانتخابي انما يضمن هكذا ، ببساطة ، تقاسما ما للسلطة داخل اجهزة الدولة ، بين اطراف التكتل الحاكم ، وذلك من منفذ الاحزاب السياسية .

من هذه الزاوية ، فان لتعليق مبدأ الانتخاب في

---

(١٩) فحينما يقال ان للاحزاب السياسية « البرجوازية » دورا ايدولوجيا بالدرجة الاولى، فذلك لا يعني انه ليس لها دور تنظيمي على السواء ، حيال الطبقات والفئات التي تمثل : انما هذا الدور ثانوي بشكل عام . فليس لهذه الاحزاب حيال الطبقات او الفئات التي تمثل ، دورا تنظيميا مشابها لذاك الذي تملكه الاحزاب العمالية ـ الاشتراكية في البداية ثم الشيوعية ـ حيال الطبقة العاملة . فان جهاز الدولة القمعي نفسه ـ الجيش ، الادارة ، الحكومة الخ .. ـ واجهزة دولة ايدولوجية اخرى ، هي التي تمسك بشكل عام بدور « المنظم السياسي » للتكتل الحاكم . (انظر حول ذلك الملاحظة ٢١) .

نموذج دولة الاستثناء ، سبب خاص :

فبسبب ظرف ازمة الهيمنة ، والانقلاب العميق الحاصل داخل التكتل الحاكم ، وازمة التمثيل الحزبي، فان مهمة اعادة تنظيم توازن القوى ، داخل نظمة الدولة، تقع مباشرة على عاتق اجهزة اخرى غير الاحزاب السياسية .

نلاحظ اذن في هذا المجال على السواء ، ضياع بعض كتاب التوتاليتارية (٢٠) ، في معرض تحديدهم لخصوصية دولة الاستثناء ، بالقياس على سائر نماذج الدول ، اذ ينطلقون من التميز الشكلي تماما بين « نظام الحزب الواحد » ، و « نظام التعددية الحزبية » : في نظر هؤلاء تلغي دولة الاستثناء ــ بسبب « الحزب الواحد » ــ « الامكانية الحرة » « للوصول الى السلطة » .

ان الاختلاف الرئيسي بين نموذج دولة الاستثناء ، وسائر نماذج الدولة الراسمالية لا يكمن هنا . وتلك مفاهيم خاطئة ان فيما يخص سائر نماذج الدولة الراسمالية او فيما يخص دولة الاستثناء .

بالواقع ، فان :

أ ــ الاحزاب السياسية هي اجهزة دولة ، داخل النماذج « العادية » للدولة الراسمالية وداخل النظام الانتخابي . هكذا فان « الامكانية الحرة » غير قائمة لجهة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية . هذا بديهي . ولكن

---

(٢٠) تحديدا . ارون R . Aron في الديموقراطية والتوتاليتارية .

الامر الاهم ، هو ان هذه « الامكانية الحرة » « للوصول الى السلطة » عن طريق التعددية الحزبية ، غير قائمة اصلا، في النماذج « العادية » للدولة هذه ، فيما يخص التكتل الحاكم نفسه . ان تنظيم السلطة داخل نظمة الدولة، يتم فيما يخص التكتل الحاكم نفسه ، من نافذة مجمل اجهزة الدولة ـ الادارة ، القضاء ، الجيش ، واجهزة ايدولوجية اخرى . ولا تشكل الاحزاب السياسية سوى احدى قطع هذه الالة الضخمة . بمعنى آخر ، فحتى في النماذج « العادية » للدولة الرأسمالية ، فان الدور الخاص للاحزاب السياسية في حركة انتقال السلطة ، يبقى وبدرجات متفاوتة ، محدودا : انه يبقى على الدوام ، محدودا بسلطة الفئة المهيمنة في مجمل نظمة الدولة .

ب ـ ان هذه « الامكانية » ،اي وجود التناقضات فيما بين الطبقات او الفئات المسيطرة ، تستمر حتى في ظل نموذج دولة الاستثناء ، انما ترتدي شكلا مختلفا. فان دولة الاستثناء تحديدا ، لا تخرج من السلطة سائر طبقات وفئات التكتل الحاكم غير المهيمنة (٢١) .

---

(٢١) قد يفيد في هذا المجال ، التذكير بموقف المؤتمر السابع للكومنترن و «ديمتروف» من مسألة « الاحزاب السياسية » ، وبخاصة « الاحزاب البرجوازية » . ان ديمتروف لا يعتبر الاحزاب اجهزة دولة ايديلوجية ، وهو لذلك يبالغ في تقدير دورها « التنظيمي » حيال فئات البرجوازية ويعتبر انها تشكل شبكة انتقال السلطة الوحيدة ، فيما بين هذه الفئات . ان ذلك

٢ ــ بالمقابل ، لا يجوز اهمال مظهــر آخر لتعليق مبدأ

يبرز جليـا في تحليله « لتناقضات الفاشيــة » : « ان الفاشيــة التي كانت تتهيأ لتجاوز خلافات وتناقضات معسكـر البرجوازيـة، انمـا تعمق هذه التناقضات . ان الفاشيــة تجهـد لاقامة احتكارها السياسي ، بتحطيم سائـر الاحزاب عنفيا . لكـن (...) حـزب الفاشيين لا يتمكـن مـن الاحتفاظ باحتكاره طويـلا لانه ليس بمقدوره (...) الغاء التناقضات الطبقيـة التناحرية . انه ينهي الوجـود الشرعـي للاحزاب البرجوازيـة لكـن سلسلة منهـا تستمـر فـي الوجود بطريقـة غير شرعية (...) لذلك فـان الاحتكار السياسي للفاشية ، ينفجر حكمـا ... » (ديمتروف ، المختارات ص ٥٤) هكذا يبدو جليا كيف ان ديمتروف يعتبر ان الغـــاء « الاحــزاب البرجوازية » يعنـي ان كل فئات البرجوازيـة ، مـا عـدا رأس‌المال الكبير « الاكثر رجعيـة وشوفينية » (الحزب الفاشي) ، مستبعده من السلطـة ، فيما أن هذه الفئــات لا تستطيع المشاركـة في‌السلطة الا بواسطـة احزابها ، اشكـال التنظيم الوحيدة الممكنة بالنسبة لهـا : هذا مصدر التحليل الاتي : ١) ان الغاء سائـر الاحــزاب البرجوازيـة من قبل الفاشية ، يطابق اقصاء سائر فئات البرجوازية عـن سلطـة الدولة . ب) لا بد لهذه الوضعيـة من الانفجار ، بعـد فترة وجيزة بسبب من « تناقضاتها الداخلية » . على ايـة حال ، فـان مفهوم الاممية عـن الاحزاب غيـر البروليتاريـة يستند الـى جذور راسخـة . يمكننـا القول ان الكومنترن قـد اخطأ اذ سحـب ميكانيكيـا الاطروحات اللينينية المتعلقـة بتنظيم الطبقـة العاملـة في حـزب ، على سائـر القوى الاجتماعيـة . ولم يتمكـن من رؤية

الانتخاب هذا . ان الصراع الطبقي يمر على الدوام ، عبر اجهزة الدولة الايدولوجية بسبب طبيعة هذه الاجهزة نفسها . ولارتكازها على مبدا الانتخاب ، فهي توفر امكانات للفعل بالنسبة للجماهير الشعبية : وهي امكانات اكد عليها لينين على الدوام . من هذه الزاوية ، وهذا امر لا يجب نسيانه ، فان الانتخاب العام، كان على السواء مكسبا للطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، فرض على الطبقات المسيطرة . ان دولة الاستثناء ، تسعى الى الغاء امكانيات الفعل هذه .

ان تعليق مبدا الانتخاب يصيب كافة الاجهزة الايدولوجية لدولة الاستثناء . ان الحركة داخل هذه الاجهزة تتم بشكل مميز ، بواسطة الاختيار والتعيين من فوق : ذلك هو مصدر البقرطة ، الميزة لنموذج دولة الاستثناء .

اما ثاني نتيجة ملفتة فهي : اشكال التمثيل النقابي . يتعلق الامر هنا باشكال نموذجية من «التمثيل المباشر » في حالات تفكك التنظيم السياسي للتكتل الحاكم، واختصار الطريق على الاحزاب السياسية بواسطة الدور « المنظم » الذي تلعبه بعض اجهزة الدولة مباشرة ،واشكال

ان « تنظيم » القوى الاجتماعية هذه قد يتم من منفذ اجهزة اخرى للدولة على السواء . الم يتوهم الحزب البلشفي ان الغاء سائر الاحزاب السياسية في الاتحاد السوفياتي ، يقضي على امكانية تنظم البرجوازية كقوة اجتماعية .

نموذجيــة هي الاخرى ، لخضــوع الجماهير الشعبيــة للايدولوجيا السائدة .

لكن ومن هذه الزاوية ، فان نموذج الدولة الليبراليــة ونموذج الدولة التدخلية يقدمــان ايضا بعض الاختلافات : غلبة « التنفيذي » على « التشريعي » في اطار الدولـــة التدخلية ، افول « الديموقراطية البرلمانية » الخ .. واذا تجاوزنــا دلالتهــا القانونية ، فــان هذه العلاقات المتفاوتــة بيــن « التنفيذي » « والتشريعي » ، تغلف بالدرجــة الاولى تعديــلات على آليــة عمل الاحزاب السياسيــة ضمن اطــار تعديل شامل لآليــة عمل اجهزة الدولة الايدولوجية . ينجم عــن ذلــك تعديــلات في نمط « التمثيل » مرده الــــى الصعوبات التي تواجه رأس المال الاحتكاري في تنظيم بسط هيمنته داخل البرلمان . (انبعاث الاشكال النقابية مثلا) . هكذا تقدم الدولة الفاشيــة مواصفات مشتركــة مع الدولة التدخليــة حيــن انتمائهمــا للمرحلة نفسها . اما ما يميزها عنها ، فهــو الغاء رابط التمثيل الحزبي للطبقات من ناحية، والغاء مبــدأ الانتخاب من ناحية اخرى .

ان ذلك لا يعني ان نموذج دولــة الاستثنــاء ضمــن « الدولة » الراسماليــة ، لا يعــود الى خط الشرعية نفسه الذي تمتلكه هذه « الدولة » . فثمــة صفــة ملفتــة : ان نموذج دولة الاستثناء هذا ، يلجأ الى اشكــال استفتائيــة للحصول على الشرعيــة ، تعــود ، ــ بخلاف الشرعيــــة « الهبوية » مثلا ــ الى ايدولوجيا « السيادة الشعبية » .

٦ ـ مؤشر البقرطـة :

يمتاز نموذج دولة الاستثناء « ببقرطــة » حادة . ولن نطيل حول هذه النقطــة (٢٢) ، انما نكتفي بالاشارة الى ان « البقرطة » تغلف اساسا نمطـا في آليــة عمل جهاز الدولة عائد الى الايديلوجيا الداخليــة الخاصة بهذا الجهاز . وهي ايدولوجيا داخلية تعود بالدرجة الاولى الى النظمة الايدولوجية التابعة ، البرجوازيــة الصغيرة ، والناجمة عــــن الاثــــر الحاسم الذي تتركه البرجوازية الصغيرة ، كطبقــة مساندة، على اجهــزة الدولة . لكل دولة راسمالية بالتالي ،وبدرجات متفاوتــة ، مؤشر بقرطة .

هذا المؤشر مرتفع بشكل خاص في دولة الاستثناء . ويعــود ذلــك الــى :

أ ــ دور « القوى الاجتماعية » الذي غالبا ما تلعبـــــه الطبقات ــ المساندة للدولة ، وتحديدا البرجوازية الصغيرة. ليس فحسب ان هذه الطبقــات تتغلغل بكثافــة في اجهزة الدولة ، التــي تتضخم بشكــل « مشوه » و « طفيلي » ، انمــا ايضا تصيب بحدة ايدولوجـيا هـــذه الاجهــزة ، الداخلية الخاصة .

ب ــ التعليق المعمم لمبدأ الانتخاب .

ولكن لا بد من الاشارة الى ان مؤشر البقرطة هـــذا

---

(٢٢) من اجل تحليلات اكثر تفصيلية ، انظـر كتاب « السلطـة السياسية والطبقات الاجتماعية » صفحة ٣٥٣ وما يتبع .

يختلف باختلاف اشكال النظام في دولة الاستثناء ووفق مراحلها ، ووفق التعديل في توازنات القوى والعلاقات بين الاجهزة الخ ..

٧ ـ المركزية والتناقضات الداخلية : توازي الشبكات والقنوات :

آخر المميزات اخيرا : ان الصراع الطبقي داخل اجهزة نماذج دولة الاستثناء ، لا يتجسد بالطريقة نفسها كما في سائر نماذج الدولة الرأسمالية .

فغالبا ما اشير الى اعادة تنظيم نظمة الدولة، ضمن اطار دولة الاستثناء ، بتعبير « مركزة » السلطة . لكن هذا التعبير ليس دقيقا . الا بحدود ما اذا كان المقصود به الدرجة الكبيرة من التقليص اللاحق بالاستقلال الذاتي النسبي للاجهزة ، وعلاقات السيطرة الجديدة التي تنشأ ضمنها . ذلك ان التناقضات والخلافات بين الفروع والاجهزة تستمر في ظل دولة الاستثناء ولكنها تتخذ شكلا مختلفا . ويعود ذلك الى دوام وجود الصراع الطبقي والتناقضات في دولة الاستثناء . ولن نمل من ترداد ان دولة الاستثناء لا تنجح ، كما كانت تبتغي ، في الغاء الصراع الطبقي .

اما الشكل المتباين في التعبير عن الصراع الطبقي داخل دولة الاستثناء ، فهو عائد الى التعديلات اللاحقة بنظمة الدولة ، وهي تعديلات متعلقة بحد ذاتها بملامح

الازمة السياسية : اعادة تنظيم الهيمنة ، وتوازن القوى داخل تكتل حاكم غير مستقر ومخلخل التنظيم سياسيا ، انبعاث الطبقات المساندة كقوى اجتماعية ـ وتحديدا البرجوازية الصغيرة ، حالة توازن القوتين الاساسيتين التي ترافق إحيانا الازمة السياسية . ان التناقضات الطبقية ، ومراوحة السلطة فيما بين فئات التكتل الحاكم ، داخل الدولة ، غالبا ما تكون ، في حالة سائر نماذج الدولة الراسمالية ، مثبتة بواسطة تقنين يرسم بحدة متفاوتة دوائر صلاحية الفروع والاجهزة . وغالبا ما تتنافى هذه الدوائر فيما بينها . اما تنظيم السلطة، فيتم بشكل رئيسي تحت مظهر تخصص الاجهزة وتلك واحدة من اسباب « الفصل » بين السلطات في الدولة التمثيلية.

اما في حالة دولة الاستثناء ، فنلاحظ على العكس من ذلك ، وبدرجات متفاوتة ، تواز مميز لشبكات السلطة واستعادة دائمة لوسائط حركتها اي فروع واجهزة الدولة : انما علاقاتها تبقى خفية ، وتلك خاصية ملفتة في حالة الدولة الفاشية، وهي تتيح بروز تعبير مخصوص عن التناقضات داخل نظمة الدولة : اننا هنا امام تناقضات حادة داخل كل فرع وجهاز اكثر مما نحن امام تناقضات فيما بين الفروع والاجهزة . ان الفرع او الجهاز المسيطر ـ الجيش ، الحزب الواحد ، البوليس السياسي الخ ـ مخترق هو الاخر بشكل مباشر ، بالدرجة الاولى . تلك هي « التناقضات الداخلية » ـ وهي تعبير عن الصراع

الطبقي القائم ـ في دولة الاستثناء، والمحتدم خلف واجهتها الموحدة والمركزة: وتتجسد التناقضات الداخلية تحت مظهر حرب الكواليس بين «الفرق» او «مجموعات الضغط».
ولا يجب بالطبع التقليل من شأن هذه «التناقضات» فهي ميدان ومناسبة لحدوث انشقاقات بالغة الحدة احيانا، داخل نظمة الدولة: وهو امر يتعذر فهمه اذا ما الصقنا على دولة الاستثناء هياكل سائر نماذج الدولة الراسمالية حيث يبدو هذا المظهر من التناقضات ثانويا. ان دولة الاستثناء، شأن سائر الدول الرأسمالية ليست سوى صرحا ضخما اساساته من طين.

الامر الذي لا ينفي، ان تلك الخاصية العائدة لدولة الاستثناء، والناجمة عن ظرف الصراع الطبقي وعن الشكل الجديد للتعبير عنه داخل الدولة، انما تتيح على السواء لدولة الاستثناء امكانيات للحركة ذات فعالية كبيرة على تحييد التناقضات الطبقية، ومن اجل القيام بدورها الخاص في اعادة تنظيم توازن القوى والهيمنة:

أ ـ ان توازي شبكات السلطة واستعادة وسائط الحركة تتيح سرعة حركة الانتقال الحقيقي للسلطة.ـ فاننا بالواقع نلاحظ تنقلات دائمة داخل الدولة، ان لم يكن بين مواقع السلطة الفعلية والسلطة الشكلية، فعلى الاقل، فيما بين وسائط الحركة الفعلية وتلك الشكلية.

ب ـ ان تناضد الاجهزة يتيح ممارسة رقابة فعالة

عليهـا في ظل سيطرة احداها ، كمـا يتيح استبدال احداها بالاخرى سريعـا حينمـا يهدد « تبلور » العلاقات بمعاكسة هيمنـة الطبقـة او الفئـة التي يتعين على دولة الاستثنـاء تأمينهـا .

ج ـ ان تنظيم السلطة هذا يتيح ايضا لدولة الاستثناء القيـام بالدور التدخلي الخاص الذي تفرضه ظروف الازمة: اي تحريك مختلف الطبقات والفئات ضـد بعضها البعض، بواسطـة قنوات متوازية متناضدة ، ممـا يتيح اعادة تنظيم الهيمنـة الطبقيـة .

د ـ اخيرا فـان هذا التوازي الخفي يؤدي الـدور الايدولوجي الذي كـان النظام الانتخابي يؤديه سابقا : وهو الدور المتلخص بتمويه الهيمنـة الحقيقيـة لطبقـة او فئـة مـا ، عـن عيـون الجماهيـر الشعبيـة كمـا عـن عيون سائر طبقات وفئات التكتل الحاكم .

اما فيما يتعلق بالجماهير الشعبيـة والطبقة العاملـة فان تنظيم السلطة هذا ، يتيح لدولة الاستثناء القيام بحرب مواقع خاصة ، ضد العدو الطبقي . ولم يعـد من السهل كمـا في السابق تحديـد موضع هذا العدو الطبقـي بفعل وجود « دمل تثبيت » « مختص » و « مستقل نسبيـا » ، ويعود ذلـك الى التقليص المميز الطابع للاستقلال النسبـي لاجهزة الدولة الايدولوجية (وهـو تقليص تم تنفيذه بسبب امكانات الفعل التي كان هذا الاستقلال يتيحها) . لقد بـات هذا الدمّل يهدد بنشر الاصابة بيـن اجهزة الدولة : وقـد

رأينـا ما كـان الامر عليه فيمـا يخص الحزب « الواحد » والنقابة « الواحدة » في حالـة الفاشية . ويضاف الـى ذلـك على ايـة حال دور الطبقات المساندة الخاص ، كقوى اجتماعية ، داخل فروع واجهزة الدولة .

ان توازي اجهزة الدولة واستعادة زمامها ، انما تجيب على هـذه المخاطـر الجديدة ذاتالاهمية الخاصة بالنسبة لدولة الاستثناء . فهي توازن ثقل البيروقراطية الذي يهدد على الدوام هذه الدولة. وهو امر ذو دلالة مثلا،انيسبب هذا التوازي وهذه الاستعادة ، اعادة نظر بعلاقـات التراتب العاموديـة القائمة داخل كل جهاز والتي تميز البقرطـة . وان ذلـك يتم بسبب تعـدد علاقات « السيطرة » التـي يخضع لها كل عضـو في اجهزة الدولة . والحالة النموذجية هـي حالة « مبدأ الزعيم » في الدولة الفاشية ، والتي ينجم عنهـا ان كل عضـو في اجهـزة الدولـة يخضع مباشرة « للقمـة » ـ الزعيم ـ وللذي يفترض ، وفق الحالة ، انه يجسده ، وليس للرئيس التراتبي النظامي . ان ذلـك يتيح حريـة حركـة كبيرة .

٤ - فرضيات عامة حول الدولة الفاشية ، نموذج نظام استثناء

١ - النظام قائما :

يتعين علينا الآن رؤية جوانب الخصوصية في الدولة الفاشية ، بوصفها نموذجا لنظام ، بالقياس على سائر نماذج نظام الاستثناء كالبونابرتية والديكتاتوريات العسكرية. باديء ذي بدء ، هناك بالطبع « الدرجة » التي يقدمها هذا النموذج الخاصيات المشار اليها فيما سبق وهي درجة تتفاوت حسب انظمة الاستثناء . لكن هناك ايضا اشكال آلية العمل وعلاقات اجهزة الدولة ، الامر الذي سنتناوله هنا :

●

١ ـ وجود حزب جماهيري يمتلك مواصفات خاصة، داخل اجهزة الدولة الايدولوجية . تتميز الدولة الفاشية بالتحريك الدائم للجماهير الشعبية .

٢ ـ العلاقات الخاصة ، تبعا للمراحل ، للحزب الفاشي ولجهاز الدولة القمعي .

بداية ، فالفاشية ، اساسا واصلا ، خارجية المنشأ بالنسبة لهذا الجهاز . فعلى الرغم من كل التواطؤ القائم بين الحزب الفاشي وفروع جهاز الدولة ، فان الاداة الرئيسية للوصول الى السلطة ، تبقى جهازا خارجيا عن جهاز الدولة القمعي المغزو « من الخارج » .

وتستمر هذه الوضعية طيلة وجود الفاشية في السلطة ، بمعنى ان الانصهار بين الحزب الفاشي وجهاز الدولة لا يحدث ابدا . ويستمر الحزب الفاشي مؤديا دورا خاصا به على الدوام .

في الفترة الاولى من وجود الفاشية في السلطة ،يهيمن الحزب الفاشي على فروع جهاز الدولة القمعي ـ الجيش ، الادارة ، الشرطة ، القضاء ـ رغم استمرار وجود صراعات هامة بينهما . في المرحلة الثانية من الفاشية المستقرة ، يسيطر جهاز الدولة ، الذي احسن تغييره ، على الحزب الفاشي الذي يصبح تابعا له .

٣ ـ ولا تتم سيطرة جهاز الدولة ، في هذه المرحلة من الفاشية المستقرة ، كيفما اتفق . بل يتم الامر بواسطة اعادة تنظيم فروع جهاز الدولة : ويسيطر فرع خاص من

جهاز الدولة القمعي على سائر الفروع وبالتالي على مجمل اجهزة الدولة ، بما فيها الاجهزة الايدولوجية . هذا الفرع ليس الجيش ولا « البيروقراطية الادارية » : انه البوليس السياسي . انما ، اذا كان صحيحا ان للبوليس دورا خاصا في نموذج دولة الاستثناء ، فذلك لا يعني ان له الدور المسيطر .

وحينما يضاف الى تعبير « البوليس » تعبير « السياسي » ، فان ذلك لا يهدف الى الاشارة الى اهمية القمع السياسي فحسب، وانما للتأكيد على الدور الايدولوجي البالغ الاهمية ، العائد الى الفرع البوليسي لجهاز الدولة الفاشية (٢٣) .

---

(٢٣) ان دور « البوليس السياسي » هذا ، لا يمكن ان يتوضح اذن،الا انطلاقا من تحليل اعادة تنظيم مجمل اجهزة الدولة وتبدل مهامها . ان هذا العنصر لم يلفت انتباه الكومنترن الذي يكتفي عموما بتحليل دور الجيش ، خالطا على اية حال ، في هذا المجال ،في اكثر الاحيان بين الديكتاتوريات العسكرية والفاشية . وتلك ايضا حال تروتسكي الذي يقول : « بلا أدنى شك ، وكما يظهر ذلك مثال ايطاليا ، فان الفاشية تقود في النهاية الىالديكتاتورية العسكرية البيروقراطية من النمط البونابرتي » (الكتابات الجزء الثالث صفحة ٢٦٨) . والاستثناء الوحيد هو غرامشي الذي مكنه مفهومه عن اجهزة الدولة الايدولوجية من التقاط المسألة : « في الفترة التي تمتد حتى نابوليون الثالث ، كانت القوى العسكرية النظامية او المقاتلة ، عنصرا حاسما في قدوم القيصرية،

٤ ــ ولا يعني واقع سيطرة البوليس السياسي داخل جهاز الدولة ، ان علاقات التبعية والسيطرة الفرعية النسبية ، فيما بين سائر فروع هذا الجهاز ، هي عرضية . بل انه يمكننا في حالة الفاشية ، اقامة نظام لتراتب التبعية فيما بين هذه الاجهزة : البوليس السياسي ــ الادارة ــ الجيش . ومن المهم خصوصا ملاحظة الدور الثانوي للجيش بالقياس الى الادارة « البيروقراطية » .

٥ ــ ان الفاشية المستقرة تترافق ايضا مع اعادة تنظيم للعلاقات داخل اجهزة الدولة الايدولوجية . ان الاستقلال

التي تمظهرت في بعض الاجسام المحددة للدولة ، بواسطة اعمال عسكرية الخ ...

ان التقنية السياسية المعاصرة قد تبدلت (...) بعد انتشار البرلمانية ، ونظام الجمعيات النقابية ، والاحزاب ، وبعد تكون البيروقراطيات الكبرى العاملة في خدمة الدولة او الخاصة ، (...) والتبدلات اللاحقة بالبوليس بالمعنى الواسع ، اي ليس فقط البوليس الموضوع في خدمة الدولة والمخصص لقمع الجريمة وانما مجمل القوى المنظمة من قبل الدولة والخاصة (...) (السياسة الخاصة : بيروقراطية الاحزاب والنقابات) لحماية السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقات الحاكمة . بهذا المعنى، يتعين اعتبار بعض الاحزاب السياسية ، وبعض المنظمات الاقتصادية او تلك التي من طراز اخر ، اعتبارها تشكل ككل ، منظمات بوليس سياسي ، تمتلك طابعا مباحثيا ووقائيا » (المؤلفات المختارة صفحة ٢٥٩) .

النسبي لهذه الاجهزة فيما بينها وبشكل متواز مع هذا ايضا ، استقلالها النسبي حيال جهاز الدولة القمعي ، هو الذي يصبح موضع بحث في المقام الاول . واذا تجاوزنا السعي لاقامة تراتب تبعية فيما بين هذه الاجهزة ، لاستحالة ذلك بسبب طبيعتها اصلا، الا انه يمكننا تبين الاجهزة التي تشاد العلاقات الجديدة في ظل سيطرتها : وهو الامر العائد ، من بين اسباب اخرى ، الى الاشكال التي ترتديها الايدولوجيا الفاشية .

أ ـ الحزب الفاشي : ولا ينصهر هذا الحزب البتة بشكل كامل مع الدولة . وهو يستعمل ، من اللحظة التي يصبح فيها هو نفسه ، تابعا لجهاز الدولة ، كقناة لتأمين تبعية الاجهزة الايدولوجية لجهاز الدولة القمعي ، تبعية صارمة ، وكحلقة ترابط مركزية للاجهزة الايدولوجية التي يسيطر عليها . ان الحزب الفاشي الذي سبق واستعمل كوسيلة للرقابة على جهاز الدولة ، يصبح من الان وصاعدا بالدرجة الاولى وسيلة الرقابة على الاجهزة الايدولوجية من قبل جهاز الدولة .

ب ـ العائلة ، التي اصبحت احدى القطع المركزية في اجهزة الدولة الايدولوجية . ويتعين علينا ان نشير الى ان دور العائلة في النموذج « الطبيعي » للدولة التدخلية، هو بخلاف الامر في الدولة الفاشية ـ في تراجع بالقياس على دورها في الدولة الليبرالية .

ج ـ جهاز الاعلام والدعاية : النشر ، الجرائد ،

الراديـو الخ ..

هكذا يشكل الحزب ـ العائلة ـ الدعاية ، الثلاثيـة المسيطرة من بيـن اجهـزة الدولة الايدولوجية .

ما ينبغي الاشارة اليه بعد ذلـك ، هـو التقهقر ذو الدلالة الذي يصيب بعض اجهزة الدولـة الايدولوجيـة : الاجهزة المدرسية ـ الدينية خصوصا .

٢ ـ سيرورة « الفشستة » داخل الاجهزة :

اما فيمـا يخص سيرورة « الفشستة » ، فهي تتميز، وفق مراحلها ، بتعديلات تصيب نموذج الدولة « السابق » على الفاشيـة .

١) ـ تصل الفاشية الى السلطـة من الوجهة الشكلية، بطريقـة دستوريـة تمامـا . لقد وصل هتلـر وموسوليني الى السلطـة « محترمين » اشكـال الدولة « الديموقراطية ـ البرلمانيـة » مستعمليـن التقنينات القضائية التي تضعها الدولة البرجوازيـة استدراكـا لحـالات الصراع الطبقـي العصيبة .

٢) تصل الفاشية الى السلطة بمساعدة التواطؤ ذو الدلالة لجهاز الدولة . فعلى الرغم من ان الفاشية هي ظاهرة « خارجيـة المنشأ » بالنسبة لجهاز الدولة ، الا انهـا تتمكن مع بدايات سيرورة الفشستة ، مـن اختراق وكسب هـذا الجهاز من الخارج . ثم تتمكـن بفضل نقطة اللارجوع ، من تحييد الفروع والقطاعات التي ما زالت معادية لها .

وما كان للفاشية ان تصل الى السلطـة لولا المساعدة الحاسمـة التي قدمهـا لهـا جهاز الدولة القمعـي اثنـاء الصراع ضد الجماهير الشعبية . ومن غير الممكن الحديث فيما يخص عمليـة « الفشستة » ، وعلى غرار الكثير مـن الاشتراكيات ـ الديموقراطية ، عن قوى ثلاث في الصراع ، « المعسكـر الفاشي ـ الدولة ـ المعسكـر المعـــــادي للفاشيـة » (٢٤) .

ان الفاشية تمتاز اصلا بتمكنها ، بسبب الازمة الخاصة التي تنتمي اليهـا ، من تحييد اقسام جهاز الدولة حيالهـا في البدايـة ، فتصل بذلك الى السلطة « دستوريـا » . وهو تحييد يعـود بالدرجـة الاولى الى حقيقة ان الجماهير الشعبيـة تكـون قد منيت بسلسلة من الهزائم ، في الفترة الاولـى من بدايـات عمليـة « الفشستة » ، والى انالفاشية في لحظـة وصولها الى السلطة تكـون قد نالت دعم مجمل التكتل الحاكم او حياده حيالها .

٣) فلتذكر في هذا المجال اخيرا ، ظاهرة التفاوت بين السلطـة الشكليـة والسلطة الفعلية ، وهي ظاهرة بارزة في الدولة طيلة السيرورة نحو الفشستة .

دلالات ذلـك كله هي : الازمة البرلمانية التي تعقـب ازمة التمثيل الحزبي ، وعدم الاستقرار الحكومي الناجم عن عدم استقرار سلطة الهيمنـة والعجـز عن ممارستها .

موازاة الاحزاب السياسية بشبكات سلطة موازيـة ،

---

(٢٤) ذلك هو تحديدا موقف « تاسكا » المصدر الساق صفحة ٣٥٥ .

تتراوح من مجموعات الضغط الـــى المليشيات الخاصة . انبعاث دور السلطة «التنفيذية» ودور جهاز الدولة القمعي، والدور الهام الذي يلعبــه تدريجيا البوليس . خبو نظمــة القضاء ـ السلك القضائي ـ « وتنوية » القضاء مباشرة من قبل الفاشيــة الخ .

ان الملاحظ انطلاقا من ذلك ، هــو ان التفاوتات بيــن السلطة الشكلية والسلطــة الفعلية ، تتطابــق فعليــا مــع تصدع في جهاز الدولة وليس مع تفتيته كليــا كمــا يردد غالبا(٢٥)ونقول تصدعا بمعنى ان العلاقات بين فروع واجهزة الدولة لم تعــد تتم بالطريقــة نفسهــا التي كانت تتم بهــا في نظام نموذج الدولة « السابق » على الفاشية . تلـــــك العلاقات باتت تسيــر على طريق تبدل جذري يتوافق وتغير توازن القوى وقلــة الاستقرار والعجز عن الهيمنة . وتتكاثر التناقضات الداخليــة والاحتكاكات فيمــا بيــن الاجهزة ، وهي تنجم عــن اهتزاز التنظيم السياسي للتحالف الحاكم . ويتخذ ذلك على الغالب شكل انقطاعات بيــن « القــمم » والدرجات الادنى داخل كل فرع وجهاز . ان اعادة تنظيــم هذه العلاقات تبدو آنذاك غير ممكنــة التحقيق الا من خلال نظام مختلف مشاد عبر منفذ هذا العنصر « خارجي المنشأ » الذي هــو الفاشيــة .

ولكننا بعيديــن عن ملاحظــة حدوث تفتت كلي لجهاز

---

(٢٥) مثلا : روزنبرغ ـ الفاشية ، Der Faschismus صفحة ٨٩ .

الدولـة ، الامر الذي كان يمكـن ان يتم لو ان الفاشيـة كانت ، كمـا ظن الكـومنترن بالنسبة لحالة المانيا، رد فعل « ساخـن » علىوضعيـة ثوريـة او على حرب اهليـــة معلنة . صحيـح ان جهاز الدولة القمعي يبدو وكـأنه يفقد اثناء السيرورة نحو الفاشية ، احتكار ممارسة القوة والعنف الشرعـي لصالح المليشيات الخاصة ، الا ان ذلك يتم لصالح التنظيمـات المسلحـة للتكتل الحاكم دون سواها ، من جهة، ومن جهة اخرى يجب الا يغيب عـن نظرنـا وجود تواطؤات وعلاقات فيمـا بيـن جهاز الدولة وهذه الميليشيات ، ذلك ان الدولة هي التي تسلحهـا . الامر يتعلق ها هنا اذا بنقل او بأنابة للوظائف ، مغلف على ايـة حال بالشرعيـة بواسطة القضـاء .

٥ — المانيا

١ ـ السيرورة :

لقد تناولنا اثناء هذا البحث ، بعض التعديلات التي طبعت الدولة الايدولوجية طيلة سيرورة الفشستة ، انما لن نشدد الا على تلك التي تبرز المسألة باكثر ما يمكن من الوضوح .

بداية فثمة فيما سمي « بالحكومة الرئاسية » التي اقامها « برونغ » Bruning تعديل اساسي يهدف الى تكريس الدور الخاص الذي يتعين على السلطة التنفيذية ان تلعبه . فقد انتقل « برونغ » تدريجيا وبدءا من العام ١٩٣١ الى الحكم بواسطة « مراسيم الطوارىء ـ Not-verordungen ـ مستندا في ذلك على المادة ٤٨ من

دستور « ويمار » Weimar الموضوعة احتياطا لفترات « الخطر على الجمهورية » . ولم تكن هذه المراسيم تحظى بالموافقة المسبقة للبرلمان . بالطبع كان بامكان البرلمان الغاءها ، انما الامر في هذه الحالة ما عاد امر ايجاد اكثرية برلمانية تؤيد الحكومة في قراراتها وانما تجنب اغلبية برلمانية قد تعارضها او تقلبها .

الا ان هذا الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية كان ما يزال بعيدا عن القدرة على ممارسة رقابة فعلية من قبل الحكومة الشكلية المستقلة عن البرلمان ، على فروع وجهاز الدولة القمعي . ان الجيش هو الذي يمسك بزمام الدور الحاسم . وهو قد دخل المسرح السياسي علنا ، انطلاقا من علاقاته الخاصة مع رئيس السلطة التنفيذية ، هندنبرغ Hindenburg في تلك الاثناء والذي باتت الحكومة تابعة بصورة مباشرة له : والجيش هو الذي سبب تحديدا سقوط « برونغ » . وبشكل متواز مع ذلك ، ما عادت ادارة الدولة تستجيب لرافعات القيادة : فهي تقاطع القرارات الحكومية الموجهة ضد الملكية العقارية الكبرى او تدابير مالية معينة .

انما ذلك الجيش ما زال جيشا محترفا (فقد الغت معاهدة فرساي التجنيد الاجباري) وهو ما زال شديد الارتباط بمصالح المزارعين ويمثل احدى اثبت مرتكزات سلطتهم . ويعود ذلك من بين اسباب اخرى الى الاصول الطبقية لضباط الجيش (٢١ ٪ منهم كانوا من النبلاء

بينمـا لا تمثل هذه الفئة الا ١٤٪ من السكان (٢٦)) . وعلى ايـة حال فالجيش ، بسبب كونه جسما مهنيـا مغلقا، لا يمتلـك صفـة تمثيلية شعبيـة ، خصوصا بالنسبـة للبرجوازيـة الصغيرة والطبقات الريفية الشعبية .

الا ان علاقات خاصة متناقضة تنشأ بيـن الوطني ــ الاشتراكي « ممثل » راس المـال الكبيـر والبرجوازيـة الصغيرة ، وبيـن الجيش . واذا كـان صحيحـا ان الجيش يعـادي الحكم الشكلي لممثلي راس المال المتوسط ، ويساعد، بتواطئه ، النازيـة ، فان ذلـك لا يعني ان اكثريته مكسوبة الى صفهـا . فان تناقضات دائمة تظهـر الى العلـن وهي تعبيـر عن التناقضات بيـن رأس المال الكبير والمزارعين ، وهؤلاء الاخيرين يتمنون بسط هيمنتهـم مـن منفـذ الديكتاتوريـة العسكريـة . وكأمثلة ذات دلالة : الاحتكاكات بيـن الـ « أس آ » .S.A والجيش التي سببت منذ ١٩٣٢ حظر وجود « الـ اس . آ » من قبل برونغ والجنرال«غرونر» «Groerer» وزير الدفاع والداخلية في الرايخ

وسيعمل الحزب الوطني الاشتراكي طيلة فتـرة « الفشستة » على تحييد الجيش وسينجح في ذلك . ويتم تسلل الوطنيـة الاشتراكية الى الجيش من القاعدة وانطلاقـا من مقولة « العظمـة الوطنية » : تلـك حال ضباط شباب

---

(٢٦) انما يجب ملاحظة ان تقاربـا اكيدا قد حصل بيـن الدوائر القيادية للجيش وراس المال الكبير ، بعـد فشل انقلاب « كاب » Kapp ووصول « فون سيكت » Von Seckt .

متحدرين من المقاطعات الشرقية وحال اعضاء المنظمات العسكرية غير النظامية القديمة ، المندمجة في الجيش. وهكذا فان دخول الوطنية ـ الاشتراكية الى الجيش لا يتم ابدا عن طريق الجانب « الشعبوي » الذي تملكه ، وهو امر ستكون نتائجه شديدة الوطأة فيما بعد .

علاوة على تحييد الجيش هذا ، الذي يتم بفضل القطيعة بين « قممه » ورتبه الدنيا ـ البيّن الوقوع في قضية « شرنجر » Seheringer ـ فان « القمم » نفسها لا تبتغي تصفية الميليشيات الوطنية الاشتراكية وانما استعمالها في خدمة غاياتها : استعمالها تحديدا في الدفاع عن الحدود بأدماجها بالجيش . ولقد منح ذلك الـ « أس آ » بدءا من ۱۹۳۱ في ظل « غرونر » و « برونغ » كل الامكانيات للوصول الى الترسانات الوطنية .

انما الوطني ـ الاشتراكي يتسلل الى جهاز الدولة بواسطة منفذ الادارة والبوليس بالدرجة الاولى ، وهو الذي يحظى بتأييدهما الكامل مما يتيح له الالتفاف على الجيش . ان الاصول البرجوازية الصغيرة لاعضاء تلك الفروع لهي عنصر حاسم في تأييدهم للوطني الاشتراكي. وقد حاولت« قمم » الجيش التعويض عن هذه الحالة فاستلم الجنرال « غرونر » مهام وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في آن معا . انما الامر لم يجد ، رغم وقوع احتكاكات بين الجيش والبوليس . فهذه الاخيرة تغطي الـ « أس . آ » بعد صدور قرار حظرها . فالبوليس يتبع حكومات

المقاطعات المحلية: وهي بذلك تفلت من رقابة « القمم » المركزية ومما لا شك فيه ان ذلك كان ينبغي ان يمكن الوطني ـ الديموقراطي ، الذي كان ما زال قوي المواقع في عدة حكومات محلية ، من ضبط البوليس . انما بالواقع فالمستفيد من هذه الوضعية كان الحزب الوطني ـ الاشتراكي ، بتنويته البوليس ، وتطويقه بالتالي للجيش المركز و « قممه » . ـ

ومن غير المجدي التأكيد على ان هناك تواطؤا عميقا بين الحزب الوطني الاشتراكي والجهاز البوليسي ، فهذا الاخير قد اتخذ على الدوام موقفا علنيا منحازا للوطني الاشتراكي ، مغطيا عملياته ، مقدما له الدعم في معارك الشوارع . انهم يسيرون متشابكي الايدي . ولا يفعل الجهاز القضائي سوى مباركة هذه الحالة : بعض الادانات الخفيفة لوطنيين ـ اشتراكيين ، انقاذا للمظاهر ، لا يمكن مقارنتها بالادانات الكثيفة التي كانت تطال المناضلين ضد الفاشية .

اخيرا ، تصاب سائر فروع جهاز الدولة القمعي ، وتحديدا الادارة والقضاء والبوليس ، بالقطيعة بين « القمم » والمراتب الدنيا التي لوحظ وقوعها لدى الجيش ، ولو ان ذلك يحدث في تلك الفروع بحدة اقل وبدرجات متفاوتة . وتلك على اية حال خاصية عامة لنماذج انظمة الاستثناء التي تشاد من « اسفل » بفضل الدعم الكثيف للجماهير البرجوازية الصغيرة . انما الفاشية تجمع

بين صفات الحركة القاعدية والاختراق من خارج جهاز الدولة القمعي . هكذا فان الفوارق بين القمم والرتب الادنى ، هي اقل مما لدى حركات قاعدية تشيد سلطتها من منفذ هذا الجهاز وفروعه ـ كبعض حالات الديكتاتوريات العسكرية التي يشيدها « كولونيلات » مثلا ـ

فبالواقع ، يقوم الوطني ـ الاشتراكي بعملية تنوية جلية « لقمم » الادارة والبوليس نفسها و « قمم » القضاء على الاخص : ان « قمم » هذا الفرع ذات التقاليد البروسيه ، والاوضاع المميزة بفضل دستور « ويمار » ـ وبالتالي التي صعب تطهيرها من قبل الحكومات « الجمهورية » ـ قد انحازت بكثافة للوطني ـ الاشتراكي بسبب انتماءاتها الطبقية . في حين كانت تلك « القمم » اقل من غيرها تعرضا للتطهير بعد وصول الوطنية الاشتراكية الى السلطة (٢٧) .

وللادارة في هذا المجال موقع متوسط بين الجيش والقضاء . فقد بقيت اقسام من « قممها » معادية للنازية بفعل ارتباطها بالشخصيات السياسية الويمرية ، وبراس المال المتوسط والملكية العقارية الكبيرة .

---

(٢٧) انظر المراجع التالية :
H. SHORN (Der Richter im Dritten Reich - 1959)

صفحة ٣٧١

FR. Neumann Behemoth , (the Structure and Practice of national - socialism) .

اخيرا فان عمليــة تصديع جهاز الدولة هذه ، تتجلى على السواء فيمــا بيــن سلطة الرايخ المركزية وسلطـــات المقاطعات الفدرالية (٢٨) . فحوالي عام ١٩٢٧ ، اثناء بدايات سيرورة عمليــة الفشستة ، قفزت مسألة اصلاح الرايخ ، بمعنى مركزته الى المقام الاول .

ذلك انه في اطار الازمة السياسية ، وعدم الاستقرار، ثم العجز عــن ممارســة الهيمنة ، فقد باتت هذه الاجهــزة الفدرالية تعمل كمواقع لسلطة الدولة متزايدة«الاستقلالية»، وهي سلطــة طبقات وفئات متنوعة . فهي تعمل كملاجىء لراس المال المتوسط وللمزارعيــن بوجه هجمة راس المــال الكبير ، الا انهــا تعمل على السواء كقواعــد للوطنـــــي الاشتراكي (بافاريا ، تورانج الخ) في مواجهة المواقـــــع العليــا للسلطــة المركزيــة المسوكــة من الجيش . انمــا تجدر الاشارة الى ان الوطني الاشتراكي لا ينطلــق مـــن الضواحي ليصل الى المركز تدريجيــا كمــا هي حال حركات الحرس الابيض المعادي للثورة في حـــالات الغليــان : ان الوطني ـ الاشتراكي يعمد الــى اختراق متوازي ومتواقت للمركــز والضاحيــة .

ان عملية تصديع السلطــة الشكلية والسلطة الفعلية،

---

(٢٨) انظر :
(R. DAHRENDORF , Geseplschaft und Demokratie in Deut schland) 1965
صفحة ١٢٣ وما يلي

واحاطة جهاز الدولة ، تكون قد قطعت اشواطا عديدة حين تسلم الوطني ـ الاشتراكي للسلطة « دستوريا » فثمة واقعة ملفتة حين مشاركة الوطنيين الاشتراكيين في السلطة للمرة الاولى : فقد كانوا لا يملكون الا وزراء ثلاث، ثانويي الاهمية . وحده فريك Frick كان يحمل حقيبة الداخلية (الا ان البوليس كان يتبع لحكومات المقاطعات) بينما حقيبة الدفاع الوطني كانت موكلة للجنرال«بلومبرغ» Blomberg وهو المثل النموذجي « لقمم » الجيش. الا ان الامور كانت قدتقررت فعليا .

٢ ـ النظام ، قائما .

اما المرحلة الاولى لوجود الوطني ـ الاشتراكي في السلطة ، فهي تتميز بعملية الـ «Gleichschaltung» اعادة ترويض اجهزة الدولة : تطهير جذري ، في ظل سيطرة الحزب الوطني الاشتراكي ، للجهاز المحاصر من قبل اعضاء الحزب . انما الامر الاكثر اهمية ، هو مسألة الدولة النازية في فترة استقرارها . لقد كان الحزب يلتحق تدريجيا بجهاز الدولة القمعي (٢٩) . ان اولى مراحل هذه العملية كانت تكمن في حماية هذا الجهاز من انقضاض الحزب الوطني الاشتراكي عليه . ثم اصدر النظام، بعد اول تطهير جذري لهذا الجهاز ، « قانون الموظفين » (Beamten-gesetz) وكان ذلك في نيسان ـ ايار ١٩٣٣ .

---

(٢٩) انظر صفحة ٢٣١ وما يلي . و٢٥١ وما يلي (K. Bracher)

وكان هذا القانون يمنح موظفي جهـــاز الدولة ضمانات، بمقابل ان يخدموا النظام بامانــة بالطبــع : وقد كانـــت النتيجة الاوليــة لهذا القانون تبطيــىء شد الخنــاق على هذا الجهاز من قبل البرجوازيــة الصغيرة الثائرة . فــي كانــون الاول ١٩٣٣ ، اعلنت « وحدة الحــزب والدولة » كــان ذلك ايذانــا باعــلان انهــاء حصار الحزب للجهـــاز وانهاء الصراع الدائر بينهمــا ، والذي كــان يحل حتى ذلك الحين بسيطرة الحــزب . لقــد بات جهاز الدولة القمعي ، الموضوع تحت اشراف الفوهرريشكل والحزب جسما واحدا. اعلن هتلــر : « لقد اصبح الحزب دولة . وباتت السلطــة كلهــا مــن الآن وصاعدا تتجسد في الحكومة » . وقد أعلن « فريك » ان « كل اشكــال الحكومــات الموازيـــة باتت لا تتلاءم و « الدولة المطلقة » . وكانت تلك التصريحات تتوافق واخــرى تعلــن « انتهاء الثورة » .

اما في الواقع ، فقد كانت ثنائيــة الحزب ـ جهـــاز الدولة ، ما زالت قائمة ، انمــا الحزب كــان يفقد تدريجيا دوره المسيطر . لقــد بتنــا نشهــد تبلورا لتوازي شبكــات السلطــة : مثــلا على مستوى القمم وفــي كل منطقــة ، ممثــــل الحــزب (Gauleiter) والمراجــع الاداريـــة (Reichstatthaltez Minister - Prasident) وهــو تواز يمتد على ايــة حال الى كل المستويات .

انما اذا كانت دوائر الصلاحية غيـــر محددة في اي مجال ، الا انه يلاحظ مع ذلك بوضــوح خســـارة الحزب

لامتيازاته ، بوصفه مرجعا للقرار وللايصال الى اعلى، لصالح ادارة الدولة:الامر الذي يسميه «ب. براشر» B . Bracher الدولة الادارية المونوقراطية » (٣٠) . لقد باتت القـرارات الهامة تؤخذ في جهاز الدولة، وخصوصا من قبل فرعـــه الاداري، بينما قبل سكرتير عام الحزب ـ هس Hess في الحكومة مكلفا بدور شكلي .

لقد لوحظ على اية حال، ان هذا السياق في تراجـع اهمية الحزب ، قد حدث في مجمل التنظيمات التعاونية ، النقابات مثلا . وتعني تبعية الحزب لجهاز الدولة، المتوافقة وعملية التطهير الكثيفة داخل الحزب نفسه، ان البرجوازية الصغيرة قد خسرت موقعها كطبقة حاكمة .

لكن وجود فارق بين الحزب الوطني ـ الاشتراكـــي وجهاز الدولة القمعي، ما زال قائما. وذلك يعود اساســا الى ان الفاشية تحتفظ بعلاقات معقـــــدة مع الجماهيـر الشعبية. انما يتجه دور الحزب من الان فصاعدا صـــوب

---

(٣٠) فمثلا فـي ال (Anordûng über die Verwaltungsfuhrung in den land Kreisen لعام ١٩٣٩ ، هناك تحديد ان مسؤوليـة الوظائف الادارية تقع على ال «Landrat» وانه لم يعـد حق التدخل لمراتب الحزب قائما . وكما يشير « نومـان » : « فان بيروقراطية الدولة باتت الوكالة الاكثـر اهميـة في اعلان القرارات السياسية ، وبخاصة في الميادــــن الاقتصاديـة والماليـة والاجتماعية والزراعيـــة » (Behemoth المرجع السابق صفحة ٧٢ و ٣٨١) .

الاجهزة الايدولوجية، عاملا كحلقة رقابة عليها من قبل جهاز الدولة القمعي . وما زال الحزب يؤدي ايضا وظيفة تكوين وتحريك «الكادر»، اي بذلك، كموقع مميز لحركة ترقي البرجوازية الصغيرة : وهو الدور المؤدى في سائر نماذج الدولة بواسطة النظمة المدرسية . اخيرا فهو يستمر في العمل كشبكة موازية للسلطة : ان الاحتكاكات بين ادارة الدولة والحزب، تستمر بلا توقف .

وتجري الامور بتعقيد اكبر مع الجيش (٣١) . فاذا كان الحزب الوطني ـ الاشتراكي قد دخل الى الجيش من اسفل ، فانه يراقبه ويحرمه من دوره المقرر من عل اي بواسطة جهاز الدولة نفسه . لقد جرت اعادة تشكيل الاركان العامة عام ١٩٣٨ : وقد اعفي «بلومبرغ» و «فريتش» وهم قادة الاركان العامة كذلك اربعة عشر جنرالا . اما ثلاثون اخرون، فقد بدلوا ميولهم . ويمسك « غورنغ» بالقطاع ـ المفتاح الذي هو الطيران. وقد باتت ادارة الدولة و«قممها» المشرف عليها من قبل الحزب الوطني ـ الاشتراكي وراس المال الكبير ، محصنة ضد ضغوط الجيش، الذي يكتفي بالتالي «بدوره العسكري» . انما لا يسمح للحزب بممارسة تدخل مباشر في الجيش . ولا يعود ذلك، رغم كل ما قيل بهذا الشأن، لمقاومة هذا الفرع، وانما للمخاوف التي كانت

---

(٣١) « ث . فوجلسانغ » Th. Vogelsang »
(Reichswehr , Staat und N.S.D.A.P.)
١٩٦٢ م .

تراود قيادة الحزب ورأس المال الكبير، من السماح بأدخال قوة منظمة ما زالت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع البرجوازية الصغيرة والقطاع الرث ـ « Lumpen » ـ الى الجيوش.

لكن يتعذر فهم اعادة التنظيم هذه، القائمة داخل فروع جهاز الدولة، الا اذا جرى التنبه للدور المسيطر العائد من الان وصاعدا للبوليس السياسي . الامر الذي اتاح الكلام عن «دولة ال اس . اس S.S. ».

لقد كانت الـ «اس.اس» موجودة قبل وصول الوطني ـ الاشتراكي للسلطة (منذ عام ١٩٢٣) . وكانت تشكل بمواجهة المليشيا الشعبية للحزب (ال اس.أ S.A.) ، النواة المنتقاة والموضوعة تحت الاشراف المباشر للقيادة (هتلر) والمكلفة باعمال المرافقة والبوليس الحزبي الداخلي. اما بعد وصول الوطني ـ الاشتراكي للسلطة، فالملاحظ حدوث السيرورة التالية (٣٢) ، تبعا للمراحل هذه : اعادة توحيد البوليس المحلي للبلد (١٩٣٣) ـ انصهار البوليس السياسي (الجستابو) وال اس.اس في ظل قيادة واحدة (هملر Himmler) (١٩٣٤) ـ خضوع واندماج كل منظمات البوليس بجهاز الجستابو ال اس . اس (١٩٣٦).ـ

لقد وضع فرع البوليس السياسي هذا تحت الاشراف المباشر للقيادات الوطنية ـ الاشتراكية و «للقائد الاعلى» (هتلر). وهو يجسد مباشرة«ارادة الزعيم» Führerprinzip. وهو بذلك يمتلك احقية التدخل، والاسبقية التراتيبة على

---

(٣٢) براشر K. BRACHER المصدر السابق صفحة ٣٨٢ وما يلي .

كافة فروع جهاز الدولة . وقد توسعت دائرة تدخله تدريجيا بحيث اصبحت غير محدودة : الجيش، الادارة ، القضاء، الحزب الوطني ـ الاشتراكي، واجهزة الدولة الايدولوجية . وبات مضمون تدخله ايضا غير محدود: فلم يعد يتعلق بالمهمات «الامنية» فحسب، بل امتد ليشمل مهمات ادارية، عسكرية، الخ .. لقد اصبح دوره قمعيا وايدولوجيا في آن معا .

ان لهذا التدخل، حسب تعبير هملر هدف « التكوين الشامل والدائم لكل اعضاء الامة وهو يؤمن بالتالي القدرة على ممارسة رقابة دائمة على وضع كل فرد» .

وهكذا فقد تلقى افراد الاس.اس تهيئة ايدولوجية وطنية ـ اشتراكية متطرفة. وكان اختيار العناصر «للسلك» معبرا تماما : بالاصل كان اختيار افراد هيئة «الاس.اس» العامة، بخلاف «الاس.أ» يتم من بين «النبلاء والمثقفين وابناء اغنياء البرجوازية » (٣٣) وقد تولت تلك الهيئة تصفية «روم» Rôhm والبرجوازية الصغيرة الثائرة المنضوية تحت لواء «الاس.أ» . وقد وصل تعدادها في عام ١٩٣٦ الى ٢١٠ الاف شخص . وثمة واقعة ذات دلالة. ففي عام ١٩٤٠ كان ٣٢ بالمئة من المسؤولين المتقدمين في «الاس.اس» ينتمون الى الاوساط «المثقفة» ـ معلمين واساتذة وطلاب من حملة الشهادات العالية ـ بينما كانت

---

(٣٣) « كوغون » E. KOGON الدولة « الاس . ا س » ١٩٧٠. صفحة ٣٢١ .

نسبتهم داخل الحزب اقل من ذلك بوضوح، ٢٥ بالمئة من المسؤولين المتقدمين في «الاس.اس» كانوا دكاترة جامعات (٣٤) . لقد تسللت الطبقات الحاكمة الى المراكز القيادية لاجهزة الدولة الوطنية ـ الاشتراكية بواسطة «نخبة» الامة تلك . ولكن تعدل فيما بعد تدريجيا الوسط الذي يتم اختيار اعضاء «الاس.اس» منه : لقد توسع الفرع بطريقة هائلة مع انشاء فرق «الاس.اس» المسلحة ـ Waffen S.S ـ وتشكيلات «الجمجمة» التي جرى اختيار اعضائها ، في القاعدة فحسب ، من الفئة الرثة - Lumpen - والتي عادت اليها ادارة معسكرات التجميع . هكذا تقلصت دائرة البوليس السياسي بدءا من العام ١٩٣٨ الى هيئة «الاس.د» S.D وهي احدى دوائر «الاس.اس»، انما استمر رغم ذلك اعتبار مجمل جسم «الاس.اس» امتدادا للبوليس السياسي وظل اختيار «قيادات» كل فروع الاس.اس على ما هو عليه .

وتشكل «الاس.اس» وفق تعبير هملر نفسه « الرابط الداخلي بين البوليس بوصفه حاميا لجماعة الشعب والحزب الوطني الاشتراكي بوصفه حاملا للارادة الوطنية» . اما واقعيا فان فرع «الاس.اس» يراقب الحزب الوطني

---

(٣٤) « جرت » H. Gerth (Reader in Bureaucracy) منشورات ميرتون . صفحة ١٠٠ وما يلي . وايضا «ليرنر» D. Lerner (The nazi élite) وايضا - Die SS Neuseus-Hunkel) ١٩٦٥ .

ـ الاشتراكي كما يراقب مجمل جهاز الدولة القمعي : الادارة ، الجيش، القضاء . وهو يشكل شبكة سلطة موازية، «ادارة بوليسية ـ ايدولوجية » فعلية تسيطر على مجمل أنظمة الدولة. ويجسد جهاز الاس.اس بالنسبة للوطنية ـ الاشتراكية هذا التنقل بين جهاز الدولة القمعي وجهاز الدولة الايدولوجي الذي يميز نموذج دولة الاستثناء. اخيرا تجدر ملاحظة ان البوليس السياسي «اس.اس» بسبب من هذا التجنيد المكثف والتهيئة الايدولوجية تحديدا ، لا يصبح كما هي حال البوليس السري في سائر اشكال الدولة البرجوازية، «دولة ضمن الدولة» بالمعنى الحرفي: فهو يظل تحت الرقابة المشددة للقادة الوطنيين ـ الاشتراكيين .

انما ليس من باب الصدفة ان يعود هذا الدور لهذا البوليس السياسي : ان ذلك يعود الى العلاقات الخاصة القائمة بين الوطني ـ الاشتراكي وراس المال الكبير والبرجوازية الصغيرة، والى وجود حزب ذي صفة مركبة، والى قطع صلة تمثيل قيادته للبرجوازية الصغيرة، واخيرا الى التدخل الايدولوجي الخاص للدولة الوطنية ـ الاشتراكية .

ويتوافق دور البوليس السياسي هذا، والتعديلات اللاحقة بالنظمة القضائية وبدور القضاء (٣٥) . فلم يعد

(٣٥) « ستاف » J. STAFF (Justiz im Dritten Reich) ١٩٦٤ .

القانون يقنن ولا عاد يحدد ، بالمعنى المشار اليه فيما سبق.

ولم تعد المحاكم معنية بتطبيق تقنين معين وانما «الحس الشعبي الصحيح» المجسد «بأرادة الزعيم». ويعتبر البوليس تجسيدا لهذا « الحس الصحي» وتعبيرا مميزا لتلك «الارادة» : وليست مهمة هذا البوليس «حماية» وانما «خلق» النظام السياسي الجديد . وسرعان ما جرى اعتبار تدخلاتها ، كتدخلات «سياسية» : وهي بصفتها تلك ، اي بصفتها «اعمالا للفوهرر» فقد جنبت، بواسطة مرسوم ١٩٣٦، اي خضوع للتقنين القضائي، وللرقابة الممارسة من قبل القضاء بواسطة «الدليل القضائي» .

وقد ترافق ذلك على اية حال، مع حدوث تعديل على مفهوم «الذنب» : فلم يعد ذنبا «العمل المشبوه» اي العمل المخالف للقانون كما هي الحال في سائر نماذج الدولة البرجوازية، بل بات مذنبا «العدو المحتمل». يعد مذنبا من كان محتملا ان يكون بنيته، بسبب موقعه «الموضوعي» المحدد وفق مقاييس «اعتباطية»، الاساءة الى النظام و«عافيته»: وهذا يعني مبدئيا اليهود، الشيوعيين، الاشتراكيين الماسونيين ، الليبراليين ، الدخلاء ، المجانين، اللوطيين ، المسفلسين وسائر «اللااجتماعيين» . واكثر من ذلك : ان دائرة التدخل البوليسي «غير محدودة» على المستوى الفردي، الامر الذي يترجم من هذه الزاوية بتعليق التمييز بين العام والخاص ويعود وجود هذه المؤسسة الخصوصية القائمة الى جانب السجون، التي هي معسكرات

التجميع، الى تلك التعديلات الايدولوجية كلها التي رافقت الدور القمعي للبوليس السياسي : ولن نطيل اكثر في هذا المجال فقد قيل كل ما يجب ان يقال .

بالمقابل ، فلم يعد القانون ينظم العلاقات فيما بين مختلف فروع واجهزة الدولة . ويرفض الوطني ـ الاشتراكي قطعيا، ضبط هذه العلاقات بواسطة « دوائر الاختصاص» (٣٦) : ذلك هو مصدر الانطباع بوجود فوضى ادارية لا توصف تتسجل ضمنها الاحتكاكات والتناقضات فيما بين فروع واجهزة الدولة. وتتركز علاقاتها حول «مبادىء الزعيم» «Fuhrerprinzips». وتعتبر ارادة الزعيم الاعلى بمقابل اي قانون ك : « (...) شمولية وكلية (...) قطعية وغير محدودة» (٣٧) . ويفترض بأعضاء مختلف رتب الفروع والاجهزة ان يتبعوا مباشرة للزعيم الاعلى، وللذي حسب الظروف، يفترض به انه يجسد ارادته .

ولقد تسبب ذلك فعليا بوجود انقطاعات في المبدأ التراتبي المتسلسل الذي يميز البقرطة (٣٨)، وذلك بسبب قطعه لانعزال الفروع والاجهزة العامودي : لذلك فلم يعمل هذا المبدأ الا من اجل تمكين الفرع المسيطر من ممارسة

---

(٣٦) ف.نيومان.المصدر السابق صفحة ٥٢٠وما يلي ـ (Behemoth)

(٣٧) لقد جرى تنظير مفاهيم الرايخ الثالث هذه ، من قبل المحامي فرانك سفاح بولونيا الشهير والقانوني شميث .

(٣٨) « براشر » ـ المصدر السابق ـ صفحة ٣٧٣ ـ ف . نيوميان المصدر السابق صفحة ٧٤ .

الرقابة على الاجهزة، بفعل توازي الشبكات .

فبالواقع ، تدعمت السلطة التراتبية داخل اجهزة الدولة في ذلك الوقت : فيفترض بعضو في جهاز الدولة ان يطيع رئيسه الاعلى المباشر طاعة عمياء، الا اذا تدخل عضو ادنى مرتبة انما يتبع لجهاز «الاس.اس» او للحزب الخ .

لقد تدعمت البقرطة اذن بشكل متواز، في كافة الفروع والاجهزة، الامر الذي ساهم فيه نظام تعيين المسؤولين من اعلى . ولقد اصابت هذه البقرطة الحزب والبوليس السياسي نفسه : وتكفي بهذا الصدد الاشارة الى المنطق اللوجستي الاداري المعتوه الذي يقف خلف وجود معسكرات التجميع المدارة من قبل «الاس.اس» .

وفي تناضد الاجهزة هذا، والذي تغويه هيمنة البوليس السياسي ، لا نجد في النهاية الا ميدانا واحدا «محفوظا» بهذا القدر او ذاك . انما هو ميدان ذو شأن : الميدان «الاقتصادي» المحفوظ ان لم يكن قطعيا فعلى الاقل بالافضلية لجهاز الدولة الاداري . ويعود كل ما يتعلق بعلاقات الانتاج وعلاقات الملكية الى الادارة وحدها . ولقد حوفظ على الاساسي في التشريع القضائي في هذا المجال، حتى وصل الامر «بفرانكل» (٣٩) Fraenkel الى حد التمييز فيما يخص الوطني ـ الاشتراكي بين « الدولة المعيارية» ـ ذات التقنين القضائي ـ و «دولة الامتيازات»

---

(٣٩) ١٩٤١ The Dual State

ـ غياب هذا التقنين ـ وقد ابقت النازية على الاولى فيما يخص «حماية النظام الرأسمالي والملكية الخاصة» وكانت تمتلك صلاحية مطلقة في كافة المسائل الاقتصادية» .

●

والحالة هذه، فاذا كانت الاحتكاكات التي تظهر داخل الدولة النازية، بين الفروع والاجهزة، تعود الى التناقضات الطبقية بالدرجة الاولى ، والى الشكل الجديد للتعبير عنها داخل الدولة، فلا يعني ذلك نسيان الدور الخاص للتناقضات من النمط «المهني» فيما بين الفئات الاجتماعية لاعضاء هذه الفروع والاجهزة. فمن البديهي ان تناقضات«مصلحية» تظهر فيما بين اعضاء الحزب الطامحين الى تبوء مراكز، والحصول على مكافآت ، وعلى «النفوذ» وبين اعضاء سلك ادارة الدولة، والجيش والبوليس السياسي . انما الامر يتعلق هاهنا بتناقضات ثانوية قائمة في كافة نماذج الدول. وسيكون من العسير فهم التناقضات الداخلية للدولة النازية، اذا لم نعد الا الى هذه الاحتكاكات المهنية فيما بين الفئات الاجتماعية، كما يحصل على الاغلب (٤٠) .

خصوصا وانه، في ظل دولة الاستثناء والدولة الفاشية بالذات ، فان الصراع الطبقي يرتدي تحديدا وتفصيلا

---

(٤٠) مثلا: «موهمسن» H.Momhsen
(Beamtentem im III Reich ـ ١٩٦٦)

شكل تناقضات داخل فروع واجهزة الدولة، وذلك بسبب قمـــع الصراع الطبقي « العلني » : انــه يتموه خـــلف تناقضات بين الفئات الاجتماعية، بين «الشلل» و «الزمـــر» و«شخصيات» النظام نفسه . لذلك ومن جهة اخرى، فـلا يجب التقليل من شأن هذه التناقضات (٤١) رغم ثانويتها ، وانما اعتبارها كاشفا لوجود الصراع الطبقي : مثلا في الدولة النازية، التناقضات بين «زمر» فريتر ـ بلومبرغ ـ شاخت Schacht ـ هتلر ـ غورنغ ـ هملر ـ لاي Ley [illegible] ـ Darré ـ الخ .

●

فلنتناول الان اجهزة الدولة الايدولوجية . ان اولـى الخاصيات الهامة هي الغاء استقلالها الذاتي المتبادل وحيال جهاز الدولة القمعي : ان ذلك يتم بواسطة تعديلات قضائية لطابعها الخاص ـ العام . بسبب ان مجمل هذه الاجهزة قد اصبح اجهزة دولة تماما : فان النشريات، الجرائد، انتـاج الافلام ، المدارس الخ ، تحافظ بنسبة واسعة على طابعهـا «الخاص» فيما يتعلق بدرها الارباح على ملاكيها. انما بات اعضاء هذه الاجهزة ينتمون الزاميا الى نقابات ذات صفـة عامة : «دوائر الرايخ» للفنون، للموسيقى، للمسرح، للادب،

---

(٤١) كما يفعل مثلا شونمبوم (D.Schoenbaum
(Hitler'Ssocial revolution ـ ١٩٦٦)

للصحافة، للراديو، للسينما. ولقرارات هذه النقابات قوة القانون : ان مبدأ الزعيم مطبق فيها لصالح اعضاء الحزب الوطني ـ الاشتراكي . هكذا تخضع اجهزة الدولة ـالايدولوجية الى جهاز الدولة القمعي من منفذ الحزب الايدولوجية الى جهاز الدولة القمعي من منفذ الحزب «غوبلز» Gobbels داخل الاجهزة الايدولوجية بصورة دائمة . ولهذه النقابات دور ترسيخ الايدولوجيا الوطنية ـ الاشتراكية بواسطة اجهزة الدولة الايدولوجية : مثلا نقابة التعليم، «الرابطة الوطنية ـ الاشتراكية للمعلمين» معتبرة «مسؤولة عن التنسيق الايدولوجي والسياسي فيما بين كافة المدرسين وفق العقيدة الوطنية ـ الاشتراكية» .

والحالة هذه فان بعض اجهزة الدولة الايدولوجية تمتلك موقعا اساسيا، الامر الذي يترافق وتبدلات في موقع صاحب الدور المهيمن بينها :

(أ ـ) جهاز «الاعلام» ـ الراديو ، الصحافة، الافلام الخ . بسبب دور الدعاية (٤٢) في نموذج نظام ذي قاعدة شعبية واسعة وتدخل ايدولوجي حاسم . وهي دعاية «من اعلى» لا تقطع الطريق على الدور الخاص للحزب بل تعمل في البداية على الاقل، بشكل متواز معه . في المرحلة الثانية لوجود الوطني ـ الاشتراكي في السلطة، يحاول جهاز الدعاية من اعلى، انطلاقا من طابعه الاستفتائي، الحلول محل الحزب الذي بات يعمل اكثر فأكثر كصلة وصل وحلقة

---

(٤٢) «زيمان» Z . ZEMAN (Nazi - Propaganda) ١٩٦٤.

توسط بين الجهاز القمعي والاجهزة الايدولوجية .

(ب) ـ العائلة ـ ويعود ذلك كما اوضح رايخ (٤٣) الى الموقع الذي تحتله العائلة في الايدولوجية البرجوازية الصغيرة .

وتعلق الوطنية ـ الاشتراكية اهمية كبيرة على توطيد الروابط العائلية، وكثيرا ما تشدد الدعاية الوطنية ـ الاشتراكية على هذه الموضوعة . فبالنسبة لهتلر «ان اولى مهامنا (...) هي تسهيل نمو الروابط العائلية . ان انحطاط العائلة يعني النهاية الابدية لكل شكل ارقى من البشرية (...) ان الهدف الاعلى لاي تطور منطقي وعضوي يكمن في العائلة . انها اصغر وانما اهم وحدات بناء الدولة كلها»...

هتلر ما كان يعرف انه اصاب القول ! فلنتجاوز دور العائلة في تكوين الايدولوجيا «التسلطية ـ التراتبية» انطلاقا من الدور الذي يلعبه ضمنها الاب، لنصل الى الدور المخصص للمراة «كأم» في الايدولوجيا الوطنية ـ الاشتراكية . يقول غوبلز في احتفالات عيد الام عام١٩٣٣: «ليس للمراة والام في اي مكان اخر، المكانة الهامة التي لها في المانيا الجديدة . انها ضامنة وحامية حياة عائلية

---

(٤٣) Massenpsychologie des Fachismus . صفحة ٦٥ وما يلي ٩٠ وما يلي . انظر ايضا العمل الجماعي : (Studien uler Autoritat und Familie) ١٩٣٣ وخصوصا مساهمات «فروم» E.Fromm و « هوركايمر» M.Horkeimer و «مركوز» H.Marcuse

ستنطلق منها القوى التي ستدفع شعبنا الى الامام.ان الام الالمانية وحدها تحمل روح الشعب الالماني...» اذا فدور المراة بالنسبة للوطنية ـ الاشتراكية هي أن تكون «ربةعائلة» أي ضامنة «الروح» الوطنية ـ الاشتراكية داخل العائلة. وثمة جمعيات وتنظيمات وطنية ـ اشتراكية متعددة تتوجه خصيصا للمراة . بالمقابل تتدخل العائلة بكثافة بوصفها جهازا ايدولوجيا ، في سائر اجهزة الدولة الايدولوجية : الدور المتعاظم للاهل ولجمعياتهم داخل التعليم وداخل تنظيمات الشبيبة الخ .. مثال على ذلك .

لكن ماذا بخصوص دور الحزب والمنظمات الوطنية ـ الاشتراكية التي تبدو انها تهدد «الروابط العائلية» بسبب تشجيعها للوشاية بين افراد العائلة ؟ ان التناقض ليس الا ظاهريا، لان هذه «الروابط العائلية» تعمل بالدرجة الاولى بوصفها جهاز دولة ايدولوجي . انما الامر الهام هو ان احدى المهمات الاساسية للحزب هي تأمينه «ممثلا» عنه داخل كل عائلة . ويمكننا القول ان الوحدة القاعدية المفضلة لدى الحزب الوطني ـ الاشتراكي ليست المصنع ولا الشارع ولا الحي انما هي العائلة نفسها . ان ذلك هو نقطة لقائها مع الكنيسة والحركات الدينية .

(ج) ـ تكاثر الاجهزة الايدولوجية في ظل سيطرة الحزب الوطني ـ الاشتراكي والتي تتخذ شكل تنظيمات وجمعيات مختلفة : يجد كل فرد نفسه محشورا في شبكة معقدة من الاجهزة التي تغطي كافة قطاعات نشاطه . وكمثال

نموذجي : التنظيمات المتعددة المخصصة للشبيبة .

يلاحظ بالمقابل تراجعا لاهمية بعض الاجهزة الايدولوجية :

(أ) ـ الجهاز المدرسي بالمعنى الواسع (٤٤) . يتم التأهيل المهني بواسطة قنوات خارج مدرسية (تنظيمات «العمل») وتفقد الشهادات قيمتها كوسيلة للترقي الاجتماعي، وتخفت اهمية الدور المعطى للثقافة ـ «الثقافة» التي هي الشكل الذي ترتديه الايدولوجيا في النظام المدرسي ـ وتنخفض ساعات الدراسة لصالح تنظيمات «شبابية» اخرى، ويتراجع المقياس «التقني» فيما يخص التصفية المدرسية .

ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى زوال مثل موضوعية وحياد «الثقافة» : تتفكك السلطة التعليمية الكلاسيكية المؤسسة على حياد مفترض للعلم . فبالواقع تتعلق اهمية دور ومكانة جهاز الدولة الايدولوجي هذا الذي هو الجهاز المدرسي البرجوازي، بين سائر الاجهزة الايدولوجية ، بسيرورة مثال «حياد وموضوعية العلم» . وهذا المثال هو الشكل المميز الذي يرتديه الترسيخ الايدولوجي داخل هذا

---

(٤٤) «ايلر» (National - Sozialis tische Schulpolitik) R.Eiler ١٩٦٣، وبوهن M.H.Bohn (Die deutsche Universtal im dritlen Reich) ١٩٦٦.

الجهاز والذي يتم بفضله تمويه وظيفته الطبقية.

لقد رمت الوطنية ـ الاشتراكية بهذا القناع ارضا ، بأعلانها بصراحة ووضوح اهدافها في المذهبة السياسية ـ الايدولوجية الفاشية : وبتخليها عن هذا القناع، فقد اسهمت في تراجع النظمة المدرسية ضمن تراتب السيطرة فيما بين الاجهزة الايدولوجية .

(ب) ـ الجهاز الديني ـ الكنائس (٤٥) . لقد استقبلت الكنيسة ـ البروتستانتية خصوصا والكاثوليكية ايضا ـ وبالذات قياداتها، الفاشية استقبالا حسنا وساهمت بايصال الوطنية ـ الاشتراكية الى السلطة . لكن ذلك لا ينفي حدوث احتكاكات اكيدة واحيانا هامة فيما بينها.

لقد كانت الكنيسة البروتستانتية ـ الاكثر رجعية ومعاداة للويمريه في حالة المانيا ـ وثيقة الصلة بالملكية العقارية الكبيرة ـ على خلاف ما قد يظن بعد قراءة سطحية «لماكس ويبر» Maxweber (لقد كانت البروتستانتية عميقة التأثير في بروسيا) : وكانت ـ مع الجيش ـ احدى الدعامتين الاساسيتين لسلطة المزارعين . وكانت اكثر تأيدا من الكنيسة الكاثوليكية للوطنية ـ الاشتراكية: فهذه كانت اميل للارتباط براس المال المتوسط ، وذلك من جراء تأثير حزب الوسط zentrum .وقد حدثت احتكاكات مبكرة بينها وبين الوطني ـ الاشتراكي، وهي احتكاكات تتقاطع ومراحل تطور التناقضات بين راس المال الاحتكاري

---

(٤٥) «براشر» المصدر السابق صفر ٤١١ وما يلي .

من جهة والمزارعين وراس المال المتوسط من جهة ثانية.

ولقد عملت الوطنية ـ الاشتراكية ، مستندة على رد فعل البرجوازية الصغيرة الثائرة ، على شن معركة «انتي ـ كنسية» وعلى انهاء الاستقلال الذاتي النسبي لهـذا الجهاز الايدولوجي لصالح راس المال الاحتكاري . لقد شنت فرق «الاس.أ» حملات انتي ـ دينية واسعة . وقـد اعلـن «بورمان» Borman عام ١٩٤١ «ان الوطنيةـالاشتراكية والمسيحية تتعارضان (...) فبنفس الطريقة التي تقمـع فيها الدولة التأثير الضار للمنجمين والسحـرة وسائـر الدجالين، فانه يتعين الغاء احتمالات تأثير الكنيسة». ولقد جرى استثمار الشعور الديني للجماهير بتوجيهه نحـو «تأليه» هتلر، وقد كان شعار «الاس.أ» : «هتلر في الامس واليوم... والى الابد» .

وعلى اية حال، فلم تحرم الوطنية ـ الاشتراكية نفسها مـن الاستفادة من نفوذ الكنيسة. انما انهت استقلالها الذاتي فحسب : لقد طالت عملية الـGleichs chaltumg الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية وهي عملية كرسهـا الميثاق (١٩٣٨) . لقد اخضعت الكنائس الى جهاز الدولـة القمعي وقننت امتيازاتها في مجال التعليـم، والغيـت التنظيمات الشبابية المسيحية لصالح التنظيمات الوطنية ـ الاشتراكية. وبشكل مواز لذلـك ، ازداد الدور البوليسـي للكنيسة : لقد اقسـم الكهنـة اليمين لهتلـر وتأسسـت الوشايـة من منفذ الاستعانـة بالاعتراف الدينـي.

وبأختصار فان لم نكن امام عملية نزع للمسيحية، الا انه يبقى صحيحا ان الكنيسة قد خسرت اجماليا بفعل الغاء استقلالها النسبي، من اهميتها بين سائر اجهزة الدولة الايدولوجية .

●

اخيرا ، يلاحظ ، في النظام الوطني ـ الاشتراكي ، اكتساح الايدولوجيا الداخلية الخاصة للحزب الوطني ـ الاشتراكي، لمجمل اجهزة الدولة الايدولوجية، وذلك بفعل تماهيها مع الايدولوجيا المسيطرة التي يفرزها الحزب مباشرة . انما وفي سياق تحول البوليس السياسي الى الجهاز المسيطر، فان ايدولوجيته الخصوصية كانت تجنح الى التمدد الى مجمل الاجهزة والمجتمع . والحالة ملفتة بشكل خاص : فان الهذيان « البوليسي ـ الاجرامي» الذي استحوذ على الاجهزة وعلى المجتمع الالماني، قد توافق وصعود جهاز الاس.اس .

٦ ـ إيطاليا

١ ـ السيرورة

سنشدد في هذا الفصل ايضا على الفوارق القائمة بين الوطنية ـ الاشتراكية والفاشية الايطالية .

اثناء سيرورة الفشستة باديء ذي بدء : وينبغي في هذا المجال لحظ الخصوصية المزدوجة للسيرورة الايطالية. يتعلق الامر هاهنا بسيرورة اكثر تعسكرا واكثر برلمانية من المانيا . والتواطوء بين جهاز الدولة القمعي والفاشية اكثر وضوحا بكثير : فلنتذكر الموقف الاكثر اعتدالا لممثلي رأس المال المتوسط حيال الفاشية، فقد حل«جيوليتي» Giolitti عام ١٩٢١ البلديات الاشتراكية التي هوجمت من قبل

الفاشية «لاسباب تتعلق بالامن العام» (٤٦) : وهو تدبير اقصى لم يتخذ في المانيا الا على يد «فون بابن» (Von Papen) ضد حكومة بروسيا . وقد زافقت الجندرمة ـ الدرك ـ بشكل علني ودائم تقريبا الفصائل الفاشية (Squadre) في حملاتها التأديبية . وقد امرت الحكومة، بواسطة وزير العدل ـ فيرا (Fera) ـ القضاء، ان يهمل ملفات الاعمال الاجرامية للفاشيين .

ومن الامور الدالة ما يجري مع الجيش . فقد جرى اثناء سيرورة الفشستة، غزوه بكثافة اكبر بكثير مما فعل الوطني ـ الاشتراكي في المانيا. فقد اصدر «بونومي» Bonomi وزير الحربية ، في عام ١٩٢٠ تعميما دخل بموجبه (٥٠) الف ضابط الى الفرق الفاشية حيث اصبحوا المنظمين العسكريين لتلك الفرق . وكان الفوج غالبا ما يرافق الميليشات الفاشية اثناء حملاتها التأديبية (٤٧) . وكان الجنرال «دياز» (Diaz) رئيس الاركان العامة للجيش ، والاميرال «تاون دو رفل» (Thaon de Revel) رئيس الاركان العامة للبحرية وعدد اخر من الجنرالات ـ «جاندولفو» (Gandolfo) «دو بونو» (De Bono) يناضلون علنا من اجل الفاشية (٤٨) : سيظهر ذلك كله بجلاء في الاسابيع التي

---

(٤٦) «أ. تاسكا» A. Tasca المصدر السابق صفحة ١٥٣ وما يلي.

(٤٧) «أ. تاسكا» (A. Tasca) المصدر السابق صفحة ١٤٢ وما يلي.

(٤٨) «ج. سلفميين» (Le Origine del fascismo in Italia) (G.Salvemini) صفحة ٣٢٢ .

سبقت المسير الى روما .

ذلك ان الجيش في ايطاليا، هو بخلاف الجيش في المانيا «جيشا وطنيا» وليس جيشا محترفا . رغم انه قد جرى تطهيره من عناصره الثورية بعد الحرب : وهو لذلك قد تأثر بالفاشية قدر تأثر الجماهير الشعبية في ايطاليا ان لم يكن اكثر منها . ويتحدر جسم الضباط ، بنسبة واسعة من اصول طبقية برجوازية متوسطة وصغيرة مدينية: لذلك فهو مخترق بكثافة من قبل الفاشية. اخيرا فان «قمم» الجيش وكذلك «العرش» الذي يمحضه هؤلاء ولاءهم المطلق، مرتبطان تقليديا، ومنذ مسألة «الوحدة الايطالية» في القرن التاسع عشر، براس المال المتوسط الذي كان يحكم في ايطاليا، طيلة فترة سيرورة الفاشية، بموافقة البلاط : وقد انعكس الموقف المتفهم لممثلي رأس المال المتوسط حيال الفاشية، على الطبقات القيادية في الجيش.

انما، حدثت هنا ايضا احتكاكات بين « قمم » الجيش والحزب الفاشي ، وهي احتكاكات تستعيد هذه المرة التناقضات فيما بين راس المال المتوسط والكبير وتتجسد حول المسألة الملكية (٤٩) . وقد اعلن الجنرال« بادوغليو» (Badoglio) انه واوساط قيادية في الجيش ، سيحاربون الفاشية اذا ما اعادت النظر في المؤسسة الملكية التي يرى فيها راس المال المتوسط ضمانته . فتراجعت الفاشية ، ذات الميول الجمهورية الواضحة في

---

(٤٩) صفحة ٣٢٦ Paris II

البداية ، الامر الذي توافق مع اعطاء ضمانات مطمئنة لراس المال المتوسط ـ « الدولة المانشسترية » ـ ولممثليه « الليبرالين » . هكذا جرى الالتفاف على عقبة الجيش : ففشل « فاكتا » (Facta) رئيس الوزراء الذي سبق مباشرة « موسوليني » ، في دفع الجيش ، بواسطة « انانزيو » (Annunzio) للانتفاض على الفاشية . وقد رفض الملك عشية المسير الى روما اعلان حالة الطوارىء، واظهر باستدعائه موسوليني الى السلطة ، انه يتصرف كأي « هندنبورغ » (Hindénburg) متوسط راس المال .

اخيرا فقد تمظهر تصدع جهاز الدولة القمعي في ايطاليا ، خصوصا بتصدع العلاقة بين الجهاز المركزي والاجهزة المحلية . فقد كان ممثلو راس المال المتوسط المتنفذين على الساحة السياسية ، يمسكون بزمام الجهاز المركزي بواسطة الملاك السياسي ، اما الضواحي فقد كانت فالتة من الخضوع لرافعة القيادة وقد كانت مواقع سلطة راس المال الكبير والمزارعين متمركزة في الضواحي وقد تم انطلاقا منها انقضاض الفاشية الايطالية على جهاز الدولة . رغم انه هنا ايضا ، ترافق هذا الانقضاض واختراق للمركز : اما المسير الى روما فقد كان استعراضا ليس الا .

٢ ـ النظام قائما

فلندقق هنا في نظمة الدولة في ظل الفاشية

المستقرة . الملاحظ ان الفاشية الايطاليـة تعمد الى اعادة تنظيم جهاز الدولة وفق توجهات النازيـة نفسها ، انمـا اعادة التنظيم هذه لا تصل الى المدى الذي وصلت اليـه النازية : فلم يجر اتباع هذه التوجهات الى النهاية. وتحديدا فـان الغاء الاستقلال الذاتي النسبي للفروع والاجهـزة قد تم بحدود اقل مما لدى النازية ،وبقي تدخل الدولة في كافـة ميادين النشاط الاجتماعي ومن ضمنها تدخلهـا القمعي والايدولوجي ، اكثر محدودية ، واستمرت قائمـة بعض الاشكـال المؤسسيـة للدولة « الديمقراطيـة ــ البرلمانيـة » .

ويعـود ذلك الى خاصيات الصراع الطبقي ــ الـى الميزات المختلفـة لرأس المال الكبير الايطالي ، الى المقاومة الاكبر لراس المال المتوسط ، والى المقاومة الاكبر للجماهير الشعبيـة ايضـا وخصوصا الطبقـة العاملة ، خلاصة الى الملامح الخصوصيـة للازمة السياسيـة والايدولوجية فـي ايطاليـا .

يلاحظ هنا ايضا ــ في المرحلة الاولى لوجود الفاشية في السلطة ، وهي مرحلـة استطالت اكثر مما في المانيا ــ اعادة تنظيم جهاز الدولة القمعي تدريجيا ، في ظل سيطرة الحزب الفاشي الذي غزا اعضاؤه مجمل الاجهزة . وهـي سيطرة تصبح اكثر حدة وضرورة بسبب استبقاء الاشكـال البرلمانيـة طيلة هذه الفترة : وقد استمرت المسافة بيـن السلطـة الفعليـة والسلطـة الشكلية قائمة الى هذا الحد

او ذاك ، اذ كـان الحزب يعمل ، اذا تجاوزنـا مظاهر المسرح السياسي ، كشبكـة السلطة الفعلية .

وقد حدثت عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ، انعطافة هامة فـي مسألة اعادة تنظيم نظمـة الدولة ، متوافقـة وتحول الحزب الى الخضوع التدريجي لجهاز الدولة القمعي .

وقد ترافق ذلك مع قوانين الفشستة (Fascistissimes) المختلفة . فبشكل متواز مع مركزة السلطـة في «التنفيذي» انتقل الدور المهيمن بيـن سائر فروع الجهاز الى الفـرع الاداري : لاحظ مثلا توسع التعيينات في جسم الولاة بحيث اصبح هؤلاء « سلطـة الدولة الاعلى في المقاطعات » ، الامر الذي تسبب في اثارة حفيظـة الحزب الفاشي وسكرتري المناطق التابعين له (٥٠) . وقـد جرى عام ١٩٢٧ ، وفـق تعميم جديد صادر يخص الجسم الاداري والولاة ، اخضاع تراتبيـة الحزب لتراتبيـة الدولة .

وقد اعتبر الحزب نفسه « كأداة لتحقيق ارادة الدولة » وقد اعلن التعميم ان « السكوادر باتت بائدة» . وقـد تـم انجاز اخضاع الحزب الفاشي لجهاز الدولة ، وذلك بتشكيل المجلس الاعلى الفاشي ، وهـو الهيئة العليـا للقرار التـي

---

(٥٠) «سلفاتوريللي» (L.Salvatorelli) و«ميرا» (G.Mira)
(Storia d'italia nel periodo Fascista)
(١٩٦٤) صفحة ٣٦٧، ٣٩٠، «اكوارون» (A.Aquarone)
(L'Organizgazione dello Stato to taliauio)
١٩٦٦ صفحة ١٢٠ وما يلي .

تناضد مجلس الوزراء . وهي سيرورة انتهت باعلان « وحدة الحزب والدولة » رسميا عام ١٩٢٨ ، وكانت لها الدلالة نفسها في ايطاليا كما في المانيا : خسارة البرجوازية الصغيرة لموقعها الحاكم .

ويستلم البوليس السياسي هنا ايضا، الدور المسيطر، مشرفا على مجمل الاجهزة بما فيها الحزب الفاشي : تكونت شعبة البوليس السياسي السري جامعة في ال (O.V.R.A) مجمل الاجهزة القمعية تحت لواء «بوشيين» (٥١) (Bocchini) وهي تتبع مباشرة المسؤولين الفاشيين وقد توسع ملاكها كثيرا وتوسعت صلاحياتها على حساب جسم الجندرمة الكلاسيكية ـ الدرك ـ وكان هذا البوليس السياسي يفلت من رقابة الحزب الفاشي مما سبب حدوث احتكاكات عديدة بين وزير الداخلية الفاشي «سواردو» (Suardo) ورئيس البوليس السياسي .

وكانت الميلشيا تكمل دور البوليس السياسي «M.V.S.N» اي الميلشيا التطوعية من اجل السلامة الوطنية) بعد ان طهرت من عناصرها « اليسارية » . وكانت القيادة الفاشية تمسك بزمامها إكثر من امساكها بزمام الحزب نفسه . ولم تضم زمر العمل ـ السكوادر » ـ الى الميلشيا عام ١٩٢٣ الا بعد عملية فرز صارمة ، وقد اصبحت الميلشيا رسميا عام ١٩٢٧ « جسما مسلحا تابعا للدولة »

---

(٥١) «سلفاتوريللي» المصدر السابق صفحة ٤٢٠و٤٣١ وما يلي ، «اكوارون» المصدر السابق .

خاضعا مباشرة للدوتشي : فلم يكن اعضاؤها يقسمون اليمين للملك بل للدوتشي . وكما هي الحالة في « الاس . اس » ، كانت « قمم » الميلشيا تتحدر من اصول برجوازية اكثر منها برجوازية صغيرة (٥٢) . وقد ترافقت عملية سيطرة البوليس السياسي مع تعديلات لحقت بالقضاء والقانون : وقد اسست ادارة الدولة والحزب الفاشي شبكات سلطة موازية .

انما تجب ملاحظة وجود فوارق هامة مع الدولة النازية . ان التدخل القمعي للدولة هو هنا اقل اهمية، كذلك التدخل الايدولوجي : ولا تشبه الميليشيا الفاشية « الاس . اس » الهتلرية الا شبها باهتا . ففروع جهاز الدولة القمعي تبدي استقلالية اكبر فيما بينها ، كما انها اقل وقوعا تحت اشراف البوليس السياسي : لقد افلت الجيش ، حيث الفاشية واسعة للنفوذ ، من سطوة الميلشيا ، بل انه كان يخضعها لسلطته حين كانت تؤدي دورا عسكريا .

اما حيال الادارة ، فقد اكتفت الميلشيا بالرقابة دون ان توسع مضمون تدخلها الى الميدان الاداري نفسه . اما في الميدان القضائي ، فقد استمر وجود التمايز بين « المحاكم النظامية » و « محاكم الاستثناء » ــ المحكمة الخاصة ــ

---

(٥٢) «برادي»
(Business as a system of power) (BRADY)
١٩٤٢. صفحة ٨١ .

وهو تمايز يدل على دوام وجود الدور « الكلاسيكي » للمحاكم النظامية ولو انها تعجز عن الاشراف على التدخلات البوليسية . ان توازي الاجهزة اقل تطورا : فان التوزع على دوائر صلاحية يستمر قائما ، كما ان التعديلات على النظمة القضائية هي هنا اقل عمقا مما في المانيا (٥٣).

كل ذلك يبدو وكأنه يقرب بين ملامح الفاشية الايطالية وديكتاتورية « بيروقراطية » تقليدية . ذلك غير صحيح. فهو يعني نسيان دور الحزب الفاشي الذي وان كان تابعا لجهاز الدولة ، الا انه لا ينصهر فيه . فما زال الحزب الفاشي يؤدي وظيفة عنصر تلاحم فروع الجهاز القمعي رغم انه قد طغى عليه دور حلقة التوسط بين الجهاز القمعي واجهزة الدولة الايدولوجية . وترتدي عملية تطهير الحزب هنا مظهر العملية الدائمة بينما كانت قد سويت سريعا في المانيا . وتتعاقب المستويات حيال القاعدة البرجوازية الصغيرة الامر الذي نجم عنه جمهورية « سالو » (SALô) ان القاعدة البرجوازية الصغيرة للفاشية الايطالية هي اكثر صراعية من نظيرتها الالمانية .

اخيرا يقيم منظرو « التوتاليتارية » تمييزا ضبابيا واعتباطيا بين النازية والفاشية جاعلين من الاولى « دولة توتاليتارية » بينما الثانية مجرد « دولة تسلطية »:

---

(٥٣) انظر بهذا الصدد «برلو» (M.PRELOT) (الامبراطورية الفاشية : اتجاهات ومؤسسات الديكتاتورية والحرفية الايطالية) ١٩٣٦ .

وقد باتت المقاييس التي يستخدمون معلومة . هكذا يستند « ارانـت » (Arendt) من جملة سواه ، على حساب رقمي لضحايا كل من النظامين ليستنتج بصدد الفاشية الايطالية « ان انظمة غير توتاليتارية مشابهة قد ظهرت في رومانيا ، بولونيا ، الدولة الباطية ، هنغاريا ، البرتغال واسبانيا » (٥٤) .

ان المقاييس الملائمة والتي تتيح التمييز بين نماذج انظمة الاستثناء ، تظهر هنا تطابق هذين النظامين ، على الرغم من ان النظام الفاشي الايطالي يستبقي على واجهة دستورية بسبب التسويات الخاصة التي هو مضطر لاجرائها . يحتفظ الملك مبدئيا بامكانية اقالة وتسمية رئيس الوزراء (موسوليني) وقد استبقي على البرلمان «المنتخب» وفق قائمة وحيدة اعدها المجلس الاعلى الفاشي بناء على اقتراحات النقابات المهنية ، انما بات دوره « تزينيا » وتجاوزه مجلس النقابات المعين من قبل القيادة الفاشية، وقد استمر قائما مجلس الشيوخ المعين من قبل الملك ، كذلك محكمة التمييز ومجلس الوزراء . ولم يكن ذلك اكثر من مجرد واجهة انما ساهمت في نيل موسوليني ثقة العديد من ابطال « الحرية الغربية » : على راسهم ، « تشرشل » نفسه جلاد اليونان المقبل .

●

---

(٥٤) (اصول التوتاليتارية) ١٩٦٨ صفحة ٣٠٨ .

اما فيمـــا يخص اجهزة الدولة الايدولوجية ، فقد كان الغاء استقلالها الذاتي النسبي اقل حدة في ايطاليا منه في المانيا ، رغم ان سيرورة الفشستة كانت متناظرة في المكانين. هكذا الحال بالنسبة للميادين « الفنية » المختلفـة وللنظمة المدرسية . وكما يقول « سلفاتوريللي » (٥٥) : « بالمقابـــل لـم تجر فشستة المدرسة لاحينها (١٩٢٥) ولا فيمـــا بعـد . لقد قاومت البنيـة القديمة والروح القديمـة. تم ذلك في المدارس الثانويـة بصلابة اكبر ممـا فـي المدارس الابتدائيـة » .

وكانت الرقابة على جهاز الاعلام الجماهيري (الجرائد، الراديـو الخ) مطلقـة . وكانت تتم بواسطـة النقابـات والحزب الفاشي . ويعـود ذلـك الى المقاومة الخاصة لرأس المال المتوسط والمزارعيـن في ايطاليـا والى ضغط الجماهير الشعبية القوي داخل هذه الاجهزة ، والى الطابع الايدولوجي اخيـرا للفاشية الايطالية التي تعتبر نفسها وريثة التـراث الغاريبلدي .

اخيرا تجدر ملاحظة بعض خصوصيات الفاشيـــة الايطالية : يلعب الجهاز النقابي دورا اهم من دوره في المانيا، وذلـك عائد الى ضغط الطبقة العاملة . وتنطبق الحالـة نفسهـا على الجهاز المدرسي في ظــل الوزير « الليبرالي » « جانتـل » (Gentile) ،وهو موقع خلفي لرأس المـال لكن الامر الاكثر دلالة هو ما يجري مع الكنيسة . ان

(٥٥) المصدر السابق صفحة ٢٩٨ .

الكنيسة الكاثوليكية هي في ايطاليا ، الموقع المميز للمزارعين . وهي اذ تعارض « الوحدة الايطالية » التي تحقق على حساب المزارعين فانها على علاقة سيئة للغاية مع الملكية المرتبطة براس المال المتوسط « خالق » الوحدة الايطالية (لم يعترف البابا بروما عاصمة للدولة الايطالية الا في ظل موسوليني) .

لقد اظهرت الفاشية ، في بداياتها وكذلك فيما بعد ، ميولا معادية للكهنوت واضحة : وما كان هذا الاشتراكي اليساري القديم ، مدير « الى الامام » (Avanti) الذي هو موسوليني ، كذلك البرجوازية الصغيرة الدينية صاحبة التراث الغاريبلدي ، ببعيدان عن استعادة مقولة « افيون الشعب » لحسابهما . ورغم ان الكنيسة الكاثوليكية كانت تؤيد علنا الفاشية ، الامر المتوافق ومواقف المزارعين، الا ان احتكاكات عنيفة قد حدثت : وهي تتقاطع اساسا مع التناقضات ، الحادة حدة خاصة في ايطاليا ، بين رأس المال الكبير والمزارعين .

وبسبب مقاومة هؤلاء الاخيرين ، وبسبب الوزن الايدولوجي للدين في الارياف ، فقد توجهت الفاشية الى العمل على حل تناقضاتها مع الكنيسة. فقد اشترت الفاشية ـ بالمعنى الحرفي ـ الكنيسة بواسطة معاهدات « لاتران » (Latran) عام ١٩٢٩ (٥٦) : ذاك كان موضوع

---

(٥٦) «سلفاتوريللي» المصدر السابق صفحة ٤٥٥ وما يلي .

« المعاهدة » و« الاتفاقية المالية » . ويمكن القول انالكنيسة، بوصفها قوة مالية ودولية ذات مصالح خاصة ، قد خانت مصالح المزارعين الايطاليين وذلك بمساهمتها الواسعة في استقرار نظام سوف يقلص سلطة هؤلاء الاقتصادية والسياسية .

رغم ذلك ، استمرت الاحتكاكات : فقد تضمنت معاهدات « لاتران » صلحا كان يشكل على الورق ، تسوية هامة لصالح الكنيسة ونفوذها في ايطاليا . انما بعد ذلك ، فليس في نية الفاشية على الاطلاق ، السماح الكنيسة باستعمال هذا النفوذ لصالح المزارعين فبعد المعاهدات استمرت الفاشية تحد من سلطات الكنيسة في مجال التعليم والتربية وفي مجال مختلف التنظيمات الكهنوتية ـ « العمل الكاثوليكي » ـ اخيرا في مجال تنظيمات « الشبيبة ».

وقد اشتكى البابا من « عقوق النظام » في رسالة بابوية هاذية ـ Non abbiamo bisogno : فاجابت الفاشية معلنة تعارض الانتماء الى الفاشية والى « العمل الكاثوليكي » في آن . وقد ادى الامر كله الى حدوث تسوية : على الكنيسة ان تقصر نشاطها على الميدانالديني البحت ، اما مدارس الشبيبة الكاثوليكية التي حرم عليها « كل نشاط ذو طابع رياضي او جسماني » فقد وضعت تحت اشراف الـ «Balillas» الفاشية . انما الكنيسة تمكنت من انقاذ الاهم : سلطة قمة الهرم الكهنوتي على

القاعدة الكهنوتيــة من ناحية ، واحتفاظهــا بسطوتها داخل المؤسســة العائلية ـ الزواج الديني ـ من جهة ثانية . هكذا استمرت الكنيســة تمتلــك شيئا من الاستقلال الذاتي ضمن الاجهزة الايدولوجية ، وتلعب دورا ايدولوجيا اكثر اهميــة ممــا في المانيــا .

الفهرس

سلسلة دليل المناضل

تهدف سلاسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن خلدون للقارىء العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر الامكان لمختلف فروع المعرفه بمنهج علمي تقدمي .

وتشمل هذه السلاسل على :

١ – سلسلة : في النظرية
٢ – « : تجارب اشتراكية
٣ – « : تجارب حزبية
٤ – « : تجارب حركات التحرير الوطني
٥ – « : المكتبة الأقتصادية
٦ – « : المكتبة الأدبية
٧ – « : دراسات عربية
٨ – « : مكتبة الشبيبة .

الثمن : ٣٥٠ ق.ل. أو ما يعادلها .